وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الإنسانية
تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

عنوان المذكرة

تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس بالجزائر المستعمرة (1870-1954)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد:
- سناني انتصار
- بوعنينبة رحمة

تحت إشراف:
- د/رياض بودلاعة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/عوادي مسعود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د/ صالحي توفيق	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا
د/ بودلاعة رياض	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

عملا بقوله تعالى : ﴿ وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد ﴾[:إبراهيم 7]

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا نحمد الله عز وجلأنه وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر و الإمتنان للوالدين الكريمين اللذان كانا لنا عونا ماديا ومعنويا

كما لا ننسى أن نشكر أستاذنا المشرف الدكتور رياض بودلاعة الذي كان له الفضل الكبير بعد الله سبحانه وتعالى في إنجاز عملنا هذا حيث أفادنا كثيرا من خلال توجيهاته ونصائحه .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى والدي الغاليين جزاهما الله خيرا على ماقدماه لي من

حب ورعاية وإلى إحوتي الأحبة أسأل الله أن يحفظهم ويرعاهم ويوفقنا جميعا لما يحب ويرضى

سناني إنتصار

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية وإلى إخوتي الأحبة وكل من أحب حفظهم الله جميعا

بوعنينبة رحمة

قائمة المختصرات أولا اللغة العربية

أولا : باللغة العربية

ج ـــــــــــــــــــ الجزء

ط ـــــــــــــــــــ الطبعة

ط خ ـــــــــــــــــــ طبعة خاصة

د ط ـــــــــــــــــــ دون طبعة

د، س، ن ـــــــــــــــــــ دون سنة نشر

ع ـــــــــــــــــــ العدد

ص ـــــــــــــــــــ الصفحة

تر ـــــــــــــــــــ ترجمة

مج ـــــــــــــــــــ مجلد

ثانيا: باللغة الفرنسية

المرجع السابق ـــــــــــــــــــ Op,cit

الصفحة ـــــــــــــــــــ p

خطة البحث

❖ مقدمة

الفصل الأول : أوضاع الجزائر قبيل 1870م

المبحث الأول : الأوضاع السياسية .

المبحث الثاني : الأوضاع الإقتصادية .

المبحث الثالث : الأوضاع الإجتماعية

المبحث الرابع : الأوضاع الثقافية

المبحث الخامس : الأوضاع الدينية

الفصل الثاني : المجالس في الجزائر خلال الحكم المدني .

المبحث الأول : تعريف مجلس البلديات .

المبحث الثاني : تعريف مجلس العمالات .

المبحث الثالث : تعريف مجلس المندوبات المالية.

المبحث الرابع : تعريف مجلس الجزائر.

المبحث الخامس : تعريف مجلس البرلمان الفرنسي.

الفصل الثالث : تمثيل الجزائريين في هذه المجالس خلال الفترة الإستعمارية .

المبحث الأول : تمثيل الجزائريين بالبلديات .

المبحث الثاني : تمثيل الجزائريين بالعمالات .

المبحث الثالث : تمثيل الجزائريين بالمندوبات المالية.

المبحث الرابع : تمثيل الجزائريين بمحلس الجزائر.

المبحث الخامس : تمثيل الجزائريين بالبرلمان الفرنسي.

الفصل الرابع : القضايا التي طرحها المسلمين الجزائريين بهذه المجالس

المبحث الأول : القضايا المطروحة بمحلس البلديات .

المبحث الثاني : القضايا المطروحة بمحلس العمالات .

المبحث الثالث : القضايا المطروحة بمحلس المندوبات المالية.

المبحث الرابع : القضايا المطروحة بمحلس الجزائر.

المبحث الخامس :القضايا المطروحة بالبرلمان الفرنسي.

- ❖ خاتمة
- ❖ قائمة المصادر والمراجع
- ❖ ملاحق
- ❖ ملخص (اللغة العربية اللغة الفرنسية)

المقدمة

شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية (1830 -1962) تحولات ت عميقة مست مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان من أبرز هذه التحولات محاولات فرنسا دمج الجزائر ضمن كيانها السياسي كمستعمرة خاضعة مباشرة لسيادتها.

■ التعريف بالموضوع وأهميته:

وفي هذا السياق برزت قضية تمثيل السكان المسلمين، الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان الجزائر، في المجالس والمؤسسات الاستشارية والمحلية التي أنشأها النظام الاستعماري، حيث يعد موضوع تمثيل المسلمين، الجزائريين في المجالس خلال فترة الاستعمار الفرنسي. للجزائر من القضايا الجوهرية التي عكست طبيعة النظام الاستعماري الفرنسي القائم على التمييز العنصري، والسياسي. بين السكان الأوروبيين والمسلمين.

■ أسباب اختيار الموضوع

وتعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب منها ذاتية وأخرى موضوعية

أ- أما الذاتية فتكمن في:

- ✓ الرغبة في التعرف على الأوضاع السائدة في الجزائر قبل تلك الفترة وكيف كان تمثيل المسلمين في المجالس رغم وجود القيود الاستعمارية.

ب- أما الأسباب الموضوعية فتكمن في :

تقديم عمل أكاديمي يتناول تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس المحلية (البلديات، العملات،و المندوبات المالية – ومجلس الجزائر) وأيضا في المجالس الوطنية مثل: (البرلمان الفرنسي) وتوضيح كيف كان ذلك

كما أن الموضوع يعكس جانبا حيويا من السياسة الاستعمارية الفرنسية حيث كان التمثيل السياسي أداة ذات أثر كبير على العلاقة بين المحتل والشعب الجزائري.

حدود البحث الإطار الزماني والمكاني:

تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس بالجزائر المستعمرة تم تحديد الإطار الزماني للدراسة من (1870 –1954) أي منذ نهاية الحكم العسكري وبداية الحكم المدني عام 1870 إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية 1954 م.

أما الإطار المكاني فالدراسية تتركز على التراب الجزائري باعتباره مجالا لتطبيق السياسة الاستعمارية الفرنسية الخاصة بالتمثيل السياسي مع التركيز على الولايات الثلاث: الجزائر وهران، قسنطينة، التي كانت تعتبر امتدادا إداريا لفرنسا.

– الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس خلال الفترة الاستعمارية، من خلال فهم الخلفيات السياسية والقانونية التي حكمت هذه المشاركة، وتحليل السياسات الفرنسية تجاه السكان المسلمين في المجال التمثيلي، كما يسعى إلى: رصد التطورات التاريخية التي عرفها تمثيل المسلمين في المجالس منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى غاية 1954وكذا تحليل القوانين والأنظمة التي أقرت لتنظيم مشاركة المسلمين في المجالس، ومدى عدالة أو تمييز هذه القوانين وأيضا إبراز الفوارق بين تمثيل المسلمين والأوروبيين داخل هذه المجالس بالإضافة إلى تقييم آثار هذا التمثيل المحدود على الوعي السياسي للمسلمين

منهاج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين الطابع التاريخي والسياسي فقد أعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج التي تساهم في الإحاطة بجوانب الظاهرة المدروسة.

حيث اعتمدنا على المنهج التاريخي القائم على آلية التحليل والوصف، أما المنهج التاريخي باعتبار أن الدراسة تتناول موضوع ينتمي إلى فترة زمنية محددة فقد تم الاعتماد على هذا المنهج لاسترجاع.

السياق التاريخي الذي وضع فيه المسلمون الجزائريون ضمن أطر تمثيلية، وتحديد تطور هذا التمثيل عبر الزمن أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في تحليل النصوص القانونية والتشريعات الفرنسية التي كانت تنظم عملية التمثيل بينما المنهج الوصفي فقد استعملناه في عرض واقع مشاركة المسلمين في المجالس المختلفة ووصف أشكالها ومظاهرها.

إشكالية البحث:

حيث تمحورت إشكالية هذا البحث حول:

– كيف كان تمثيل المسلمين الجزائريين داخل المجالس التي أنشأها النظام الاستعماري الفرنسي؟

– وهل كان هذا التمثيل خطوة حقيقية نحو مشاركة سياسية أم مجرد وسيلة استغلالية لتبرير استمرار السيطرة الفرنسية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

– كيف كانت أوضاع الجزائريين قبيل 1870؟

– فيما تتمثل هذه المجالس وكيف أنشأت؟

– كيف كان تمثيل الجزائريين في هذه المجالس خلال الفترة الاستعمارية؟

– وما هي القضايا التي طرحها المسلمين الجزائريين بهذه المجالس؟

خطة البحث: حيث قمنا بتقسيم بحثنا إلى مقدمة وأربعة فصول وأتممناها بخاتمة وقائمة المصادر والمراجع والملاحق توضيحية ولدراسة الموضوع كان لابد من إتباع خطة بحث تمثلت أساسا في 4 فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: والذي كان بعنوان أوضاع الجزائر قبيل 1870م والذي أدرجنا فيه 5 مباحث هي:

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية

المبحث الخامس: الأوضاع الدينية

الفصل الثاني: والمعنون بالمجالس في الجزائر خلال الحكم المدني والذي تطرقنا فيه إلى 5 مباحث هي:

المبحث الأول: تعريف مجلس البلديات.

المبحث الثاني: تعريف مجلس العمالات.

المبحث الثالث: تعريف مجلس المندوبات المالية.

المبحث الرابع: تعريف مجلس الجزائر.

المبحث الخامس: تعريف مجلس البرلمان الفرنسي.

أم الفصل الثالث: والذي كان بعنوان تمثيل الجزائريين في هذه المجالس خلال الفترة الاستعمارية حيث أدرجنا فيه 5 مباحث هي:

المبحث الأول: تمثيل الجزائريين بالبلديات.

المبحث الثاني: تمثيل الجزائريين بالعمالات.

المبحث الثالث: تمثيل الجزائريين بالمندوبات المالية.

المبحث الرابع: تمثيل الجزائريين بمجلس الجزائر.

المبحث الخامس: تمثيل الجزائريين بالبرلمان الفرنسي.

بينما **الفصل الرابع:** الذي عنوانه القضايا التي طرحها المسلمين الجزائريين بهذه المجالس احتوى على 5 مباحث هو الآخر وهي:

المبحث الأول: القضايا المطروحة بمحلس البلديات.

المبحث الثاني: القضايا المطروحة بمحلس العمالات.

المبحث الثالث: القضايا المطروحة بمحلس المندوبات المالية.

المبحث الرابع: القضايا المطروحة بمحلس الجزائر.

المبحث الخامس: القضايا المطروحة بالبرلمان الفرنسي.

الدراسات السابقة:

شهد موضوع تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس بالجزائر المستعمرة اهتماما ملحوظا في الأبحاث والدراسات التاريخية والسياسية مثل رسالة محمد بليل لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائر بين ما بين 1947 –1954 وأيضا أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ لحمري ليلى تحت عنوان الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 –1956 وعلى الرغم من الإسهامات إلا أن البحث الحالي يسعى إلى تقديم دراسة متكاملة تركز بشكل خاص على التطورات مابين1870 إلى1 954

المصادر والمراجع:

كل دراسة تحتاج إلى مادة علمية كافية لل‌توصل إلى نتائج وإثراء الرصيد المعرفي نذكر منها:

– أولا المصادر: اعتمدنا على كتاب أحمد توفيق المدني هذه هي الجزائر حيث أفادنا هذا الكتاب كثيرا في معرفة تفاصيل كبيرة حول المجالس في الجزائر

– وكذا اعتمدنا على كتاب فرحات عـ ج الاستعمار الذي أفادنا في الفصل الثاني والثالث كثيرا ت عرفنا من خلاله على مجريات تمثيل الجزائريين في المجالس التمثيلية

- بالإضافة إلى كتاب يوسف بن خدة جدور أول نوفمبر 1954 أفادنا في الفصل الثالث في تمثيل الجزائريين في مجلس الجزائر1948م

- وكذا اعتمدنا على مراجع منها لشارل روبير أجيرون الجزائريون المسلمون وفرنسا

-وأيضا كتاب بشير بلاح تاريخ الجزائر المعاصر1830 - 1939 ج 1

صعوبة البحث:

وخلال إعدادنا لهذا البحث واجهتنا جملة من الصعوبات والمشاكل منها طول فترة الدراسة من 1870 إلى 1954 مما صعب علينا تغطية كل الفترة المدروسة إضافة إلى محدودية المصادر التي تعكس التجربة السياسية للمسلمين أنفسهم مما يحد من الوصول إلى رؤية متوازنة وشاملة وكذلك ضيق الوقت مما صعب علينا الإلمام بكل جوانب الفترة المدروسة.

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر قبيل 1870م

- المبحث الأول : الأوضاع السياسية .
- المبحث الثاني : الأوضاع الإقتصادية .
- المبحث الثالث : الأوضاع الإجتماعية
- المبحث الرابع : الأوضاع الثقافية .
- المبحث الخامس : الأوضاع الدينية

الفصل الأول: أوضاع الجزائر قبيل 1870م

سنحاول في هذا الفصل التحدث عن أوضاع الجزائر قبيل 1870 أي خلال فترة الحكم العسكري وذلك من نواحي السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية لأن هذه الأوضاع كان لها تأثير في دفع الجزائريين إلى مطالبة للدفاع عن حقوقهم واشتراكهم في تسيير شؤون بلادهم.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

طبقت فرنسا في الجزائر مجموعة من الإجراءات والقرارات والمحاولات الاستثنائية لتسيير الجزائر والحفاظ على مصاحهم فيها حيث عملت فرنسا منذ احتلالها للجزائر عام 1830 إلى إحداث تحولات سياسة عميقة لجعل السلطة بيدها حيث قامت بالقضاء على الكيان الجزائري ومختلف مؤسساته وذلك بإلحاق الجزائر بفرنسا[1] وحيث قامت بما يلي:

تعيين الحاكم العام: أصبحت السياسة الرسمية لفرنسا من صدور الأمر الرئاسي يوم 22 جويلية 18 34 تقوم على اساس وجود حاكم عام ينفد سياسته العسكرية لوزارة الحرب الفرنسية وحسب النصوص القانونية التي جاءت في الأمر الرئاسي 22 جويلية 1834 فإن الحاكم العام يعين من قبل مجلس الـ وزراء بناءا على اقتراح من وزير الحرب الفرنسي وحيث أعطيت له في بداية جميع صلاحيات حيث كان يقوم بإعداد ميزانية التي تدخل في إطار ميزانية الحرب التي تقدم للبرلمان الفرنسي وكما أنه كان يشرف على قضايا جمع الضرائب وفرضها ومعاقبة من لا يدفعها كما كان يختص بقضايا العدالة و قيامه على أعمال رجال القضاء كما أنه كان هو المسؤول الأول عن قضايا الأمن والشرطة وكل مسا ءل العسكرية[2].

وبهذا التنظيم خضعت الجزائر لوزارة الحرب الفرنسية إلى غاية 1670م وذلك بوجود حاكم عام

---

1 – رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931–1956)، دط، الشراكة الوطنية الجزائرية والجزائر، 1981، ص 99.

2– د. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، د ط، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 139.

يشرف على تنفيذ أوامر وزارة الحرب في باريس فالحكومة الفرنسية قد تركت الجزائر لوزارة الحرب وذل ك من أجل توجيهها حسب مصلحة القادة العسكرية والمستوطنون الأوروبيون وجعل الجزائر بين خدما لهم بأرخص الأثمان وحيث استعان الحاكم العام بستة شخصيات عسكرية ومدنية وذلك من أجل بناء إدارة قوية تستطيع التحكم وسيطرة في أمور الجزائر اخضاع الجزائريين بالقوة ولأجل ذلك قام الحاكم العام بتعيين:

1- قائد للجيش لكي يساعده في الميدان العسكري

2- قائد للبحرية مسؤول عن القوات الفرنسية في قطاعه

3- مسؤول عن القضايا المالية والإدارية في الميدان العسكري

وفي حقيقة الأمر فالحاكم العام لم يكن هو المسؤول المباشر عن هؤلاء المسؤولين وذلك لأن وزارة الحرب الفرنسية هي التي كانت تطلب منهم القيام بأعمال في كل خطة لكن الحاكم العام كان يشرف بطريقة مباشرة وبالتنسيق مع وزارة الحرب على المساعدين الثلاثة المدنيين:

1- المسؤول الإداري المدني: وهو الشخص القوي في الجزائر بعد الحاكم العام

2- **النائب العام:** ويمكن وصفه هنا بأنه الشخصية القوية التي تشرف على القضاء والقضاة

3- **المدير المالي:** وهو الذي كان يعتبر بمثابة وزير المالية فالإدارة الاستعمارية[1]

وقد حاول نابليون الثالث تبديل الوضع في الجزائر وذلك من خلال إدماج الجزائر بفرنسا حيث أنشأه وزارة الجزائر والمستعمرات وقام بتعيين ابن أخيه على رأسها وهو الأمير جيرون نابليون بمرسوم 24 يونيو 1858 حيث قام بإلغاء منصب الحاكم العام وشيد له بمنصب القائد العام للقوات البرية والبحرية الذي أعطاه إلى الجنرال ماك ماهون حيث لم تنجح هذه السياسة بسبب معارضة العسكريين[2] ما دفع بأمير جيرون إلى استقالته في مارس 1959 ثم خلفه الكوت شا سلولوب الذي لم ينجح هو

[1] - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص (129-130)

[2] - بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1939)، ج1، ذ ط، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص 141

الآخر[1]، وحسب النصوص القانونية فإن منصب القائد العام للقوات البرية والبحرية كانت من مهامها توحيد جميع المصالح أو الهيئات الحكومية التي تعمل بالجزائر بحيث تصبح تخضع لجميع مصالح السلطة المركزية واحدة، أما المهمة الثانية تأخذ محل الحاكم العام للجزائر حيث ألغي هذا المنصب وهو الحاكم العام وذلك بعد أن أصبحت الوزارة الجديدة للجزائر هي التي تهتم بأمور الجزائر وتشرف على اتخاذ القرارات بمركزها المتواجدة بباريس المهمة الثالثة فتكمل في إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر حيث أعلن إنشاء أمانة عامة في الوزراء تشرف على قضايا العدالة، والشؤون الدينية والتعليم وأيضا ثلاث إدارات رئيسية وهي إدارة الشؤون الداخلية وإدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية وفي 24 نوفمبر 1860 قام نابليون بإلغاء وزارة الجزائر ذلك يعود نتيجة الفشل في انتهاج سياسة واضحة المعالم وحدوث صراعات قوية بين من يحبون التخلص من نظام العسكري بالجزائر وفي يوم 10 نوفمبر 1860 أعلن عن الرجوع إلى العمل بنظام السابق وهو وجود حاكم عام بالجزائر العاصمة يخضع لسلطة نابليون الثالث[2].لم يكتفي الأوروبيين بتعطيل تنفيذ التشريعات التي كانت غايتها إقرار مليكة الجزائريين بل تجاوز وذلك حيث أنهم رفضوا محاولات بعض المكاتب المكاتب العربية لتعليم الأهالي للوسائل الحديث للزراعة وذلك لأن هذه الوسائل قد كانت سببا في وقوع مجاعة 1896-1968 والتي راح ضحيتها 300000 شخص، وقد سجل عام 1865 تراجع كبير لـ لإنتاج

حيث أصبح الجزائريون يشترون القمح ب 22 فرنك بعدما كان في العام السابق يشتري ب 10 فرنكات، كما اشتد الجفاف سنة 1866 وحدث

زلزال مدمر عام 1867 في مدينة موزاية وأجزاء من الشفة والعفرون وقد سبق هذه المجاعة ببضع سنين انتشار وباء الكوليرا كما ارتبط الحادث بحركة التبشير الديني التي قام بها "لافيجري" وبعد

---

[1] – المرجع نفسه ص 141.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 133.

ونتيجة لسوء الأوضاع طالب المستوطنون بإيجاد حلول لحماية أنفسهم من خطر الأوبئة والمجاعة حيث راسل نابليون الثالث "ماك ماهون" يطالبه فيها بالقيام بالإجراءات اللازمة من أجل إعانة أو مساعدة المصابين بالمجاعة مذكرنا "بأن فرنسا لا تريد أن يقال عنها يوما بأنها تركت من هم تحت حكمها يموتون فقرا"

la France me veut pas qu on puisse un jour dire d elle qu elle o laisse mourir de misére) 1"des populations soumises a sa dominations)

كما كتب كذلك في 10 أوت 1867 "أتمنى أن تتوصل دون مشاكل إلى اجتياز هذه الأزمة المستعصية "2 وكان هدف نابليون من مملكة العربية هو سمعة فرنسا وليس الضحايا الجزائريين بألاف نتيجة سياسة اعتمدتها فرنسا تتمثل في سياسة التجويع في حق الشعب الجزائري وبدلا من أن تقوم الحكومة الفرنسية المجزرة كبعث مؤن لتجنب بعثت باللجنة من مجلس الشيوخ للتحقيق أسباب المجاعة حيث أرجع المعمرون أسباب المجاعة إلى عجز العرب عن استغلال الأراضي التي يملكونها أما القضاء الذي كان متعلق بسيادة فإن الفرنسيين قد تدخلوا في شؤونه من بداية الاحتلال وفي عام 1830 أي بعد القرار النهائي بالاحتفاظ بالجزائر حتى قاموا بطرد القضاة وتعيين آخرين بدلهم وتعد سنة 1841 سنة وضع الحجز الأساسي للقضاء الفرنسي يهدف إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي وفي 1 أكتوبر 1851 صدر مرسوم القضاء الإسلامي يعبر من جهة عن استقلالية القضاء في الشؤون المدنية ومن جهة أخرى عن تدخل سلطات الفرنسية في قضايا الإجراءات والتنظيمات تنفيذا لما تراه فرنسا غير أن المعمرين رفضوه وكذلك القضاة الفرنسيين وقذ استبدل بمرسوم 31 ديسمبر 1859 والذي يمنح للمحاكم الفرنسية حق الاستئناف في الأحكام التي يصدرها القضاة للمسلمين وقد أصبح من حق القضاة الفرنسيين مراقبة أو متابعة القضاة المسلمين

[1] حياة سيدي صالح: المرجع السابق ص ص 41-42.

[2] المرجع نفسه، ص 42.

وكان هدف مرسوم 1859 هو دمج القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي وذلك حسب رغبة المستوطنين.[1]

وأخيرا نستنتج أن الواقع السياسي للجزائر كان واقع يعبر عن حرمان السيادة في كل المجالات حيث لم يكن للجزائريين أي موقف أو رأي يعبر به عن مطالبه.

2- **المقاطعات:** وقد قسمت المقاطعات إداريا في الجزائر ذلك الوقت إلى ثلاث مقاطعات ومحافظات وبلديات حيث أن هذه الأخيرة كانت مقسمة هي أخرى إلى ثلاث أنواع بلديات ذات صلاحيات كاملة وأغلب سكانها أوربيون وقد أنشأت بموجب مراسيم صدرت عام 1848 أهمها مرسوم 16 أوت 1848 يديرها مستوطن منتخب من طرف الأوروبيين وتوجد أيضا بلديات مختلطة وتكون في الجهات التي يقل فيها الأوربيون ويديرها موظف فرنسي وهناك بلديات عربية وتوجد في الجنوب أي في مناطق الصحراء والأوروبيين هم رجال السلطة فيها ويعينهم الأهالي الجزائريين[2].

وفيما يخص المقاطعات فقد كان في الشمال ثلاث مقاطعات كبرى وهي:

عمالة الجزائر بدوائرها الخمس، وعمالة قسنطينة وكدا عمالة وهران بالإضافة إلى أقاليم في الجنوب[3].

- **مجالس العمالة:** عامل العاملة يتبع الحاكم العام وهو مسؤول على كل ما يحدث في عمالته يساعد كاتب عام قرار 27 أكتوبر 1858م، وفي الإدارة العمالة مكاتب عامة لمختلف الأشغال الإدارية.

3- **المكاتب العربية:** وقد أنشأت المكاتب العربية لتكون هزة وصل بين الجزائر والإدارة الفرنسية

---

[1] - المرجع السابق، ص 43.

[2] - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، د ط، البصائر، الجزائر، 2008، ص 98.

[3] - بليل محمد: المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين (1947-1954)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف الدكتور إبراهيم مهديد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2011-2012، ص 55.

وبعدها تحولت إلى مصلحة الشؤون العربية حيث أراد الأوربيون إلغائها وعندما حدثت الثورة بفرنسا وساهم المعمرون فيها طالبون بإدماج الجزائر بفرنسا كما طالبو أيضا بإعطائهم مقاعد في البرلمان الجديد 4 مقاعد وقد تحقق لهم ذلك بالفعل بمقتضى مرسوم 4 نوفمبر 1848 والذي اعتبر الجزائر قطعة فرنسية مما صعب الوضع على الأهالي الجزائريين في ظل هيمنة الأوروبيين على مختلف المجالات[1].حيث كان للإدارة المكاتب السلطة على ما يخص القبائل: الحرب والإدارة والاستخبارات وقد كانت مرتبطة بإدارة الشؤون العربية المتواجدة على مستوى الأقسام العسكرية التي كانت تتبع المكاتب لمختلف دوائرها وقد أصبح ضباط المكاتب العربية ملوكا صغارا في دوائرهم يقومون بحل مشاكل الحرب والاستخبارات التي تستعمل في العمليات العسكرية وكدا حل مشاكل الإدارة والشرطة والعدالة والضرائب والأراضي للتعمير وحراسة القادة العرب كما كانوا يعملون أيضا على تنمية دائرتهم وذلك من خلال استصلاح الأراضي وتنمية المياه وبناء الطرقات كما أن هذه المكاتب العربية أدت إلى تجاوزات صناديق سوداء تحت التصرف وثراء غير الشرعي والتعذيب بالضرب والعصي وحتى الموت وكانت نظرة المستوطنين لهذه المكاتب على أنها عقبة في طريق النمو والتعمير ورغم ذلك فإن هذه المكاتب لم تستطع جلب القبائل العربية إليها[2].

وفي الأخير نستنتج أن الواقع السياسي للجزائر في فترة الحكم العسكري كان واقعا يعبر عن حرمان السيادة في كل المجالات حيث لم يكن للجزائريين أي موقف أو رأي يعبر عن مطالبهم.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

فرض الضرائب والإتاوات: كان الوضع الاقتصادي قبيل 1870 سيئ جدا حيث بقي الجزائريين

---

[1] – حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871–1895)، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012، ص ص 36–37.

[2] – محفوظ قداش: الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830–1954)، ترجمة محمد المعراجي، د ط، منشورات ANEP، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة رويبة الجزائر، 2008، ص ص 170–171.

يعانون من سياسة نوع الملكية وفرض الضرائب الباهظة وقد ازداد سوء هده الأوضاع بسبب قلة الإنتاج مما أدى إلى ظهور المجاعات المتتالية منها 1867-1868-1869، وقد عان الجزائريين من الضرائب الباهظة أو الثقيلة والإتاوات المفروضة عليهم في مختلف النشاطات كما خضعوا أيضا لما يعرف للضرائب العربية المتمثلة في الزكاة والعشور وألحق بهاتين الضريبتين ما يعرف بالحكى في مقاطعة قسنطينة وهذه ليست ضريبة وإنما يعني إتاوة تؤدي على الأراضي التابعة للدولة التي أعطي حق استغلالها للأشخاص قبل 1830 وبعد الاحتلال وألحقتها الإدارة الفرنسية بالضرائب العربية وألحقت أيضا الضريبة اللازمة المفروضة على المناطق الجبلية وعلى الواحات كون هذه المناطق لا تنتج الحبوب كما ألحق في إطار هذا القسم الخاص بضرائب العربية السنتيمات الإضافية فرضتها الإدارة في البداية لتواجه بها المصاريف الطارئة وفي سنة 1863 جعلتها مخصصة لسد مصاريف التمليك الشخصي ورغم كل هذه الضرائب إلا أن النواب المستوطنون اقترحوا ضرائب جديدة على المسلمين وقد دافعت هذه الضرائب بالكثير من الجزائريين وذلك خوفا من عقابهم التي ستلاحقهم ونتيجة شهدت تلمسان فقرا كبيرا[1].

2- **مصادرة الأراضي**: حيث تعرض الأهالي إلى ضيق[2] بسبب مصادرة الأراضي الخصبة من الأهالي الجزائريين وذلك من أجل افقارهم إعطائها للمعمرين الذين استطاعوا التسلط على الجزائريين، سياسيا اقتصاديا، اجتماعيا[3].وقد ساهم اليهود في معانات الجزائريين حيث أنهم انتهزوا كل الفرص المتاحة لهم من لجلب ربح سريع وهو ما وضحه أحد الأوروبيين بوهران في رسالة إلى نابليون في 15ماي 1865 حين قال وأحيط جلالتكم علما بأن الشعب الأهلي لعمالة وهران يدفع لصالح اليهود

---

[1] – المرجع السابق، ص 43-44.

[2] – شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1919، ج2، ترجمة الحاج مسعود بلغريبي، د ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 2014.

[3] – المرجع السابق، ص 109.

مبلغا يساوي أربعة أضعاف ما يدفعونه لفرنسا بعنوان الضرائب1.

3- **الزراعة:** وما زاد هذه الأوضاع سوءا هو زراعة الأراضي الوقعة على الساحل من أجل إنتاج الخمور بهدف تصديرها إلى الأسواق الخارجية في أوروبا وذلك على حساب زراعة الحبوب التي هي الغذاء الأساسي للجزائريين فقد مما أدى بالجزائريين إلى استيراد الحبوب لإطعام الشعب2، فقد عانى الناس من الفقر والجوع حيث أنهم لا يجدون ما يأكلون ودفع هذا الوضع بالفلاحين إلى إهمالهم لزراعتهم ومراشيهم في وقت ازداد طلب المعمرين على شراء هذه الثروات وقد أدت سياسة سلب الملكية وتفكيك أراضي العرش وضرب البنية التحتية مما أدى إلى حصول مجاعات قاتلة لم تعرفها البلاد من قبل حيث أزهقت حوالي 500.000 جزائري أي خمس السكان فحيث أن مخزون المعمرين من حبوب ضل كما هو ولم يحاول المستوطنون تقديم المساعدة للجزائريين فإن أغلبيتهم فأرادوا الهلاك للمسلمين3.

3- **عجز الميزانية:** وقد أصاب الجزائر عجز في ميزانية حيث أدى هذا إلى اقتراض الحاكم العام من فرنسا مباشرة ثلاث ملايين وثلاث مائة مليون فرنك وذلك لسد العجز وعلى إثر الأزمة الاقتصادية زادت أوضاع الجزائريين سوءا حيث رفضت البنوك إعطاء تسبيقات لجمع المحاصيل أثر على العائلات كثيرة كعائلة المقراني.4

حيث أرجع بعض المستوطنين سبب هذه الأزمة إلى كسل الجزائريين الفطري عن العمل ولهذا لا يمكن مساعدته رغم أن كانوا يستعملونه كيد عاملة في جميع المجالات حيث أن هذه اليد العاملة

---

[1] – يحي بوعزيز: كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، ب د، المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، ص 168.

[2] – المرجع السابق، ص 102.

[3] – المرجع السابق، ص 102.

[4] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، (1930–1945)، ج3، ط4،دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ذات، ص 40.

كانت تستغل بشكل غير إنساني إلى حد أن الفلاح (الخامس) يعمل طول اليوم بمقابل أجر زهيد (رخيص) حتى انه كان يعمل في أوقات الأزمة بما فيها المجاعة إضافة إلى أن الكثير من الجزائريين كانوا يعملون دون مقابل وهذا بشهادة نواب في البرلمان الفرنسي ونتيجة لهذا فقد أخد عدد الجزائريين فتراجع فحسب (FAVRE) تناقص عددهم إلى الربع خلال 10 سنوات فحيث كان عدد الأوروبيين يزداد ففي عام 1861 كان 220 ألف وفي عام 1872 أصبح 272 وهذا يعود إلى عدم تأثرهم بأزمة وامتلاكهم الأراضي الخصبة والثروة المائية إضافة إلى تخزينهم كميات كافية من الحبوب1.إضافة إلى هذه عانت الجزائر من مشكل القمح الذي أدى إلى تدهور الاقتصاد الجزائري و هذا لأن الكثير من الأوروبيين يسرقون القمح اللينة الذي يدعى فرينة والذين يعيشون ناحية وهران كانوا يسرقون في القمح الصلب حيث أن القمح اللبين كان يستعمله الأوروبيين في صناعة الخبز وكان يستهلك بكميات كبيرة فـي حين أن القمح الصلب بقي مكدسا في مطامير المستعمرين والأهالي ولهذا السبب انخفض قيمته حتى أصبحت إلى درجة 100 فرنك للقنطار فحيث ان القمح اللين لم ينخفض عن 116 فرنك أما فيما يتعلق بالقمح الذي ينتجه الجزائريون قد نزل قيمته إلى 75 فرنك وهكذا فهو لا يكفي ديونه ولا يغطي حاجاتهم وحتى القيام بشؤونهم الفلاحية2.

كما كان الهدف من سياسة إلحاق الأراضي الشاسعة في البلديات الجديدة هو الحصول على الموارد الكافية وتحقيق التوازن في الميزانية المالية بدون اعتبار فائدة السكان الأصلين وقد كانت هذه الأموال تنفق على الأوروبيين الدين يمنحونها أصواتهم الانتخابية مع إهمال الجزائريين (الأهالي) الذين ليس لهم الخط في هذه الانتخابات إلا بالنسبة مكيلة مع أنهم يزودون البلدية بأكبر قسط من الموارد المائية كما تسبب سياسة نزع الملكية وفرض الضرائب المتنوعة وأيضا حدوث الجفاف وهجوم الجراد في وقوع عدة مجاعات منها مجاعة 1867 المفزعة والتي أدت بالجزائريين إلى رهن ممتلكاتهم

[1] – حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص ص 45–46.

[2] – عبد الحميد بن باديس: هيجان المتوظفين مشكل القمح، الشهاب، جزء 11، المجلد 13518هـ، ص 588.

الزراعية وكراءها للمعمرين وتحولهم إلى عمال يعملون عند المستوطنين في أراضيهم السابقة1.

4- **التجارة:** كما قام المستوطنون أيضا باحتكار المواد الأولية للجزائريين وجعلوا غرفهم التجارية تحت نضرهم المطلق فهيمنوا على دواليب الاقتصاد الوطني وأصبحوا يتحكمون فيه حسب مصالحهم وهكذا ضيقوا على الجزائريين حيث أصبح 90% منه فقراء2. ويعدون على الوظائف الإدارية وأصبح أغلبهم يعانون من بطالة3. وانطلاقا مما سبق نقول بأن الوضع الاقتصادي في الجزائر كان يشبه بالوضع السياسي حيث أنه كان عبارة عن مشروع أجنبي غايته هو الربح من خلال استغلال الشعب الجزائري.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية:

بعد معرفتنا للأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر المستعمرة سنتحدث الآن عن الوضع الاجتماعي هذا الأخير الذي عان من ويلات الاستعمار الفرنسي حيث حاولت فرنسا بث جدور الفتنة بين مختلف فئات المجتمع الجزائري (العرب، البربر، المستوطنون)، وذلك من أجل القضاء على وحدتهم.

1- سياسة نابليون لإنشاء المملكة العربية:

لم تجدي سياسة نابليون الثالث المتمثلة في المملكة العربية نفعا في تغيير حال الجزائريين رغم أنه سعى إلى تعديل سياسته بخصوص الجزائر وذلك من خلال وضع نظام يحمي أكثر مصالح الأهالي وهذا الذي تأكد عام 1863 من خلال الرسالة التي بعث بها إلى الحاكم العام والتي تتضمن أن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى التام ولكنها مملكة عربية، الأهالي مثل الكلون لهم الحق في الحماية و أنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين وقد بقى نابليون الثالث يتابع حال الجزائريين من خلال ما يصله خاصة من إسماعيل عربان وكدا من خلال زيارته الثانية للجزائر وقد4 استحوذ

---

[1] – المرجع السابق، ص 46.

[2] – أحمد بن عمر: الحالة الاقتصادية، المنار، ع 4، 1954، ص 4.

[3] – المصدر نفسه، ص 1.

الأوروبيون على مصادر الثروة الأساسية في الجزائر الأرض والتجارة والمال...الخ1

أيضا من أساب حدوث المجاعة هو تعميم الاقتصاد الرأس مالي وتدهور الاقتصاد التقليدي بالإضافة إلى ظروف ثورة 1864، وآثارها على عمالة وهران ومناطق الجنوب حيث أن هذه الأخيرة كان بها أكثر عدد من ضحايا وهذا الوضع لا يرجع إلى الثورة وتدمير وتخريب الذي حدث فيها بل يعود أيضا إلى تجنيد الرجال وحيواناتهم من أجل نقل الأسلحة والذخيرة لجيوش الاحتلال وكان ذلك في الفترة ما بين (1864-1866) فحين بقيت العائلات بدون مأوى.

3- **انتشار الأوبئة:** وفي عام 1868 مثلا مات 300 شخص من بين 1200 بسبب وباء التيفوس بالونشريس، وفي مليانة هلك ما بين 6 إلى 19 شخص فاليوم غير أن الكثير من الأطباء أكدوا أن موت الأشخاص دائما بهذا العدد لا يعود إلى وباء التيفوس وإنما سببه هو المجاعة التي كانت فغالب الحالات هي سبب حيث يقول د.فابفيي "ليس التيفوس الذي أهلك العرب ولكن أمراض مترتبة عن الجوع"2. ويقول فرحات عباس أن هذه المجاعة قد انتشرت في كامل أنحاء البلاد وأودت بحياة مليون من الأهالي الجزائريين وذلك بسبب قيام الاحتلال الفرنسي بحرق الحرث والحبوب المخزونة في المثامير كما قضي الأجنة والبساتين مما أدى بالفلاحين لوقوعهم في القحط لمدة عشر سنين3.

كما تسبب استيلاء المعمرين على الممتلكات الجزائريين وتدمير المحاصيل في سنوات ما بين 1845 -1846-1847 بسبب الجراد وأفة كوليرا في سنوات ما بين 1849-1850 كل هذه الأسباب أدت إلى حدوث أزمات للجزائريين مما أدى إلى انخفاض ديمغرافي كبير تمثل في مليون ساكن في عام 1 850 كما أصبحت الأوضاع وخاصة بداية 1866 خطيرة (عام المجاعة) وذلك لعدة أسباب منها

---

[4] – المرجع السابق، ص 48.

[1] – المرجع السابق، ص 103.

[2] –: المرجع السابق، ص 50.

[3] – فرحات عباس: دليل الاستعمار، تر، أبو بكر رحال، منشورات ANEP، المؤسسة الوطنية للاتصال، الرويبة الجزائر، 2010، ص 92.

ضيع القمح من مطامر الشمال وذلك خوفا من إضرابات بعد 1866 وحصاد سيء وذلك في عام 1865 وحدوث جفاف وذلك عام 11866. وتهديهم بزلزال عام 1867 الذي خرب جزءا كبيرا من موازيفيل وشفة والعفرون وكانت منطقة الشلف هي التي أثرت فيها هذه الكوارث حيث أدت المجاعة إلى أكل الناس للفطريات والعروق وقشور الأشجار والأوراق وسقام، وكان الناس يموتون فتأكل أجسادهم الذئاب وضباع ومن الآفات أيضا الكوليرا والتيفوس والإسهال والجدري وداء الحفر، ولم تتحسن هذه الحالة إلى عام 1869 ففي سنوات ما بين 1866 حتى 1872.

5- **التراجع الديمغرافي للأهالي الجزائريين:** حدث تراجع رهيب على المستوى الديمغرافي للجزائريين حيث لاحظ فارني أن سكان العرب محكومون عليهم بانقراض في وقت قصير حيث كانوا يفكرون في إمكانية تعويضهم ب 2.500.000 أوروبي وكان موقف الإدارة الفرنسية هو عدم اللامبالاة بما يحصل من هذه الكوارث2.وقد بقيت نسبة وفاة الجزائريين غير مصرح بها وهذا يعود إلى أسباب سياسية وإذا دكرت فيقال إنها بسبب الكوليرا وقد حاول ماك ماهون إخفاء ما يحصل في الجزائر وذلك بإخفاء التقارير الطبية مما جعل أحد الأطباء العسكري بيريي perier أن يبعث بتقرير إلى المجلة الطبية والجراحية العسكرية للتعبير عن الأوضاع المسكوت عنها من طرف الإدارة الفرنسية كما أبدت السلطات الفرنسية اهتماما بذكر ما تغطيه من مساعدات وتبرعات حيث نجد أن ماك ماهون اعترف في مذكراته أنه أمر الجيش بطرد أفواج من الجزائريين الجياع الذين أتوا إلى المراكز الشمالية من أجل البحث عن لقمة العيش في القمامات وهذا تحت ضغط الكلون الذين احتجوا من خوفهم انتشار العدوى وتهديد الأمن وقد تسبب هذا الوضع المتمثل في المجاعة وانتشار وباء الكوليرا إلى هجرة الجزائريين من منازلهم بنسبة كبيرة3.

---

[1] – محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954)، تر: محمد المعراجي، د ط، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة رويبة الجزائر، 2008، ص 175.

[2] – المرجع السابق، ص 176.

6- **هجرة الجزائريين:** وقد توجهت هذه الهجرات إلى المناطق الإدارية في الشمال حيث كان الجزائريين يبحثون عن قوته في القمامات وأكثر هذه المناطق التي لجأ إليها الجزائريين هي مدينة الجزائر وذلك بحثا عن الماء والعمل وأيضا المزابل غير أن الأوروبيين وقفوا في وجوههم بشدة وذلك خوفا من إبعاد الخطر عنهم الجوع والأوبئة حيث عزلوا منازلهم عنهم كما قاموا أيضا بإبعاد الجزائريين عن المدن وغلق الأبواب في وجوههم وقد تسببت هذه المآسي التي حدثت في عام 1867 في ارتكاب بعض الأهالي الجزائريين لجرائم القتل والسرقة مما أدى إلى امتلاء السجون وذلك من أجل إدخالهم لسجون وضمانهم الحصول على لقمة العيش اليومي داخل السجون والمعتقلات ففي قسنطينة بمؤبد الباي الذي بني ل 240 سجين أصبح يضم 1000 ألف سجين والسجن المدني في قسنطينة الذي يأوي 800سجين بينما صمم ل 200 سجين فقط[1].

وفي الأخير نستنتج أن الوضع الاجتماعي للجزائريين كان في حالة جد مأسوية وهذا إلى المجاعة التي أصابت الجزائر في عام 1866-1868 والتي راح ضحيتها 300.000 شخص إضافة إلى انتشار الأمراض والأوبئة كالكوليرا والتيفوس والجدري وداء الحفر والكوارث الطبيعية كالجفاف والزلازل مما أدى إلى هلاك الجزائريين ودفعهم للهجرة بحثا عن لقمة العيش في القمامات وعدم مساعدة الإدارة الفرنسية والمعمرين لهم وعدم إبدائهم أي اهتمام بما يحدث لهم.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية

عملت فرنسا مند دخولها إلى الجزائر عام 1830 على القضاء على مقومات الشخصية الوطنية و الثقافية هذه الأخيرة خلفت ما ينافسها كتعليم الدارجة واللغة القبائلية في المدارس وهذا من أجل إفراغ الجزائريين ليسهل عليها دمج الجزائريين بفرنسا.

---

[3] - المرجع السابق، ص ص 51-53.

[1] - المرجع السابق، ص ص 54-55.

1- **تهديم مؤسسات والتضييق على العلماء ورجال الدين:** لقد مر الغزو الفكري بالجزائر بعدة مراحل أهمها مرحلة تهديم المؤسسات الثقافية فقد تعرضت المؤسسات التعليمية بالجزائر لمحاربة جديدة بمختلف الوسائل والأساليب لأنها كانت تعيق التوسع الاستعماري وسياسة التجهيل والتنمير والفرنسة كما تعرض رجال العلم والأئمة وشيوخ الزوايا إلى مضايقات وتم تحديد نشاطهم وطبقت عليهم متابعة جديدة ودائمة فالتعليم لم يكن وضعه أحسن حال من غيره بشهادة المتحل حيث نجد دي توكفيل في أحد تقاريره سنة 1847 بعد زيارته للجزائر يقول "لقد استولينا في كل مكان على الأموال- أموال المؤسسات الخيرية التي عرضها سد حاجيات الناس وقيام على التعليم العام- وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة وأنقضنا المؤسسات الخيرية وت ركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية ولقد انطفئت الأنوار من حولنا وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤس وأكثر فوضى وأكثر جهل وأشد همجية بكثير مما كان عليه من قبل يعرفنا"[1].

2- **سياسة تجهيل الأهالي الجزائريين:** فسياسة التجهيل كانت إلى جانب سياسة التفقير شعار الاستعمار الفرنسي في كامل البلاد والقانون الذي مشى عليه مند قدومه إلى الجزائر حتى يوم اندلاع الثورة الجزائرية 1962 التي ستتبدل بها الأوضاع السائدة التي كانت عليها.[2]

فالإدارة الفرنسية لم تهتم مند البداية بأمر التعليم بل كانت مهمتها هي القضاء على الجزائريين وتحطيم قوته وأضعافه مما أدى إلى تجهيل أغلب الشعب بصفة تكاد تكون مطلقة حيث أصبح الناس يتعلمون خفية في منازلهم وكأنهم يرتكبون جريمة وبعدها أخذت الإدارة الفرنسية تقوم بفتح المؤسسات التعليمية تدريجيا أمام أبناء الجزائريين لكن هذا كان سنة 1883 غير أن التعليم كان

---

[1] - المرجع السابق، ص 57.

[2] - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، د ط، النهضة المصرية، الجزائر، 2008، ص 140.

فرنسيا وكانت اللغة الفرنسية هي لغة الوطن وتاريخ فرنسا فيه وتاريخ الوطن أيضا فمأساة التعليم في وطننا الجزائر تعادل في هولها وفظاعتها مأساة الأرض فهذه الأخيرة أخذ من أبناءنا حياتهم المادية أما الأولى فقد منعت العلم والحياة الإنسانية الفاضلة1.غير أن الإدارة الفرنسية بعد ذلك حاولت تدار ك الوضع وذلك من خلال فتح المجال للجزائريين للتعليم ففي 30 سبتمبر 1850 أعلن عن إنشاء أو تأسيس ثلاثة مدارس تعليمية في الجزائر في كل من المدية وتلمسان وأيضا قسنطينة، وقد بنيت هذه المدارس بجانب المسجد كما أكد المرسوم أنه يكون التلاميذ والمعلمين والتعليم باللغة العربية، أما فيما يخص البرنامج فقد اقترح تطوير الثقافة العربية والقضاء الإسلامي وذلك من أجل تكوين موظفين للإدارة المدنية والقضاء، وذلك من أجل التواصل بين المعطيات الاجتماعية الفرنسية مع احترام معتقدات وعادات السكان الأصليين وقد بقيت هذه الإجراءات إلى غاية إصلاحات 1875، بعد أن أوضحت النتائج المتوصل إليها انها غير مرضية2.كان في مقدور المدرسة الفرنسية جلب الـ جزائريين إلى الثقافة الفرنسية وبالتالي إلى قضية الاحتلال وقد كان هذا ممكنا وسهلا حيث أن التعليم التقليدي المتمثل في اللغة العربية كان يتراجع بعد فقد ممتلكات الأوقاف3.

ولكن في هذا المجال فإن رفض المستوطنين ونقص الوسائل وأيضا عدم سماح المسلمين الأهالي بعث أولادهم إلى المدارس الفرنسية ما يدل على الهشاشة والفشل لهذه السياسة التعليمية ولقد أسست مؤسسات باسم فرنسية ثم عربية ثم فرنسية في مدينة الجزائر حيث استقبل بعض أبناء الحضر كما توجد أيضا مدارس في المدن الأخرى قليلة جدا 18 مؤسسة 1865 ولكن لم يكن لها نجاح كبير كما أن الثانويات قد استقبلت بعض أبناء القادة ولم يتابع التعليم العالي منهم إلى 410.

---

[1] – المصدر السابق، ص ص 140–141.

[2] – المرجع السابق، ص ص 57–58

[3] – المرجع السابق، ص 181.

[4] – المرجع السابق، ص ص 58–59.

3- **إنشاء مدارس لتعليم أبناء الأهالي والأوروبيين معا:** وقد كانت المدارس العربية الفرنسية تضم الجزائريين والمعمرين معا ومن أبرز وأهمها المدرسة السلطانية أو (كوليج إمبراطوري) التي فتحت في الجزائر فقد أمر الإمبراطور نابليون الثالث بتأسيسها بموجب مرسوم 14 مارس 1857 حيث أن التعليم فيها كان مفتوح لكل من يجب أن يتعلم سواء كان من الأهالي الجزائريين أو المستوطنين لكن يجب أن يكون سن التلاميذ ما بين 9 و12 سنة وفي 16 جوان 1865 أصدر مرسوم يقضي بإنشاء مدرستي الكوليج gesécoll في قسنطينة ووهران إلا أن أغلب العائلات التي كانت تقتان من الجذور الموجودة داخل التربة استعملت أبناءها للبحث عليها وهكذا توقف الأطفال عن التعليم وكما كان معظم التلاميذ الذين انضموا إلى المدارس الفرنسية أو تخرجوا منها أو حصلوا على جوائزهم أبناء مواليين للإدارة الفرنسية حيث كانت تقدم لهم تسهيلات كثيرة فمثلا كانت الدولة لا تتحمل مصاريف التلاميذ الذين يكملون دراستهم في المدرسة إلا أبناء الضباط وضباط الصف والقيادات العربية وأبناء الأهالي الذين يساعدون الدولة الفرنسية وكان هدفها من ذلك هو خدمة مصالحها وذلك من تعويض الآباء بالأبناء.[1]

4- **سياسة الفرنسة:** وقد حاربت الإدارة الفرنسية اللغة العربية وذلك من خلال تشجيع العامية كما استعملوا أيضا الترويج للغة الفرنسية عند أطفال الجزائريين وتشجيعهم على تعلمها ودراستها غير أنه لم يتحقق ذلك ولم يتحقق أيضا الهدف الأول المنشود من وراء التعليم ألا وهو القضاء على الأمية حيث تعود أسباب ذاك إلى رفض الأهالي متابعة التعليم الفرنسي فقد رأوا ووجدوا في هذا التعليم وسيلة خطيرة لفرنسة أبناءهم واعتقد البعض أن تعلم لغتهم هي كفر وضلال وأيضا خوفهم من التمييز. كما أن الإدارة الفرنسية لم تكن تهدف أن تقدم تعليم ناجح للأبناء الجزائريين وإنما على عكس ذلك فقد كانت سياستها تهدف إلى تجهيل الشعب وإبقاءه في ظلمات التخلف لهذا كانت تقف

[1] - المرجع السابق، ص ص 58-59.

ترفض كل محاولة تساهم في توعية المجتمع مثل الزوايا والمدارس الحرة وبعدها الجمعيات والصحف فنلاحظ أنه من 1830 أي مند بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية 1870 لم تسمح للجزائريين في تفكير بإصدار الصحف وذلك لأنهم كانوا عرضة لحرب ضدهم استهدفت وجودهم[1].

المبحث الخامس: الأوضاع الدينية

لم تسلم المقدسات الإسلامية للجزائريين من سياسة الاستعمارية وانتهاكاتها وتعديها على الإسلام والمسلمين.

1- **تشديد الرقابة على علماء ورجال الدين:** لقد شددت فرنسا الرقابة على رجال الدين والعلماء والفقهاء ولم تكتفي بذلك فقط بل إنها تجاوزت الأمر إلى تشكيل طبقة رسمية من رجال الدين الإسلامي أوكلت لهم مهمة إدارة المساجد ومراقبة وتتبع رجال الزوايا وأوجبت عليهم التعاون معا ضد إخوانهم الأهالي الجزائريين وخلال هذه السياسة قامت بتبديل أسماء المدن والقرى الجزائرية واستبدلتها بأسماء أوروبية للجزائر بإشارة من إشارات الكنيسة الكاثوليكية بل إن هذا الرئيس هو الحاكم العام[2].

2- **سياسة التسيير الديني:** وقد بارزت جهود الكنيسة في عمليات التسيير أكثر في فترة الكوارث أي من سنة 1866-1868، وذلك حين قام كردينال لافيجري يجمع حوالي 1300 وفرقهم على مراكز أنشأها ببن عكنون والأبيار وبوزريعة وبولوغين والقبة وبوفاريك وذلك من أجل عالجهم وكدى تنصيرهم، كما قام ببعث البعض منهم إلى فرنسا للإفساد أرواحهم حيث أنه نجح في افتتاح مراكز تنصيرية تحت غلاف التضبيب والتعليم في عمق بلاد القبائل ولم تتحقق سوى مجيء سكان من أجل التعليم ومعالجة بعد تردد لكنها فشلت في تنصيرهم نتيجة

---

[1] المرجع السابق، ص ص 59-60.

[2] – يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1654 طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 51-52.

لتمسكهم بإسلامهم غير أنه شيئا فشيئا نجحت خطتها في التنصير فمثلا بلدة أيت يني بمنطقة تيزي وزو تحولت إلى مشتلة لتخريج المعلمين الدين تحتاجهم الإدارة الفرنسية كان لمنطقة الحظ الأوفر في المدرسة العليا للمعلمين الذي افتتحت ببوزريعة 1891م[1].

كما ذكر الكاتب الفرنسي (Jean Marijot) في مؤلفه الجزائر القبائلية حيث يكشف هذا الكتاب عن عمليات التمصير المكثفة التي قامت بها فرنسا في منطقة القبائل وهذا من أجل ضمان علاقات تبعية ثقافية يمكن أن تستغلها مستقبلا من تحقيق مصالحها وغايتها كما أنشأت أيضا فرقة الاخوان البيض في بعض المراكز لتنصير تحت غطاء تعليم الخياطة وتمريض وحيث أنها استطاعت ان تجلب300 فتاة وذلك في مطلع القرن 20 كما اشهدت الكنيسة السلطات الفرنسية في تكثير من كنائس ونزع المساجد حتى بلغ عدد المساجد 166 فقد في حين أن عدد الكنائس 327 كنيسة[2].

حيث أصبح لافيجري سلطة أعلى من سلطة السياسة والعسكرية ويتضح لنا ذلك من خلال معارضة الشديد للمارشال ماك ماهون وتحفظ الإمبراطور نابليون الثالث من مواصلة سياسته التنصيرية وهذا خاصة بعد إنشاء مجاعة 1868 حيث استغلها وقام بإنشاء ملاجئ للأرامل واليتامى بمنطقة الشلف وكان يهدف إلى جعلها قرى عربية مسيحية حيث كلف الآباء البيض بجمع الأطفال اليتامى ما تسبب في استيلاء الحاكم العام الذي اشتكى الكاردينال لافيجري وقد أرسل هذا الأخير برسالة إلى نابليون الثالث يقول فيها "إن العرب لم تعد لديهم القوة ولا إمكانية الثورة" مخففا بدلك المخاوف وقد رد عليه نابليون يقول اشتغل بالأوروبيين واترك العرب للحاكم العام ليضبطهم ويألق الهيمنة الفرنسية حيث نابليون قد وافق لافيجري في مسألة اليتامى كما طلب منه أيضا المأوى وبعث إلى مدينة مرسيليا 300 طفل منهم حيث كون لافيجري مراكز لتجميع الأيتام في سانت أوجين (بلكين حاليا) والأبيار

[1] – المرجع السابق، ص 277.

[2] – المرجع السابق، ص 278.

والحراش والقبة خاص بالبنات[1].

كما أنشأ لافيجري القرى العربية لجمع الفتيان المسلمين الجزائريين الذين عمدهم وفي عام 1868 قام بشراء أراضي تقع بين مليانة واصنام وسماها ب قرية سان سيبريان كما أسس أيضا في نفس السنة جمعية المبشرين بإفريقيا بفرعيها الآباء الإخوان البيض حيث أن مهمتهم هي علاج المرضى كما قام أيضا بفتح الدارس للتعليم الديني في زواوة و ورقلة ميزاب ولقليعة وبسكرة كما احتفل بأول زواج لشباب الأيتام الذين قام بتنصيرهم بمناسبة افتتاح كنيسة السيدة الإفريقية 2 جويلية 1872 كما أسكن لافيجري الشباب المنصرين في قرى خاصة أهمها قرية سانت مونيك حيث أنشأ لذلك حوالي 2070 مسكن رغم المزاعم من الإدارة الفرنسية أنها تعارض هذه الحركة التبشيرية فحين كان الجدال بين المدنيين والعسكريين[2]. حول مسؤولية مجاعة الجزائر كانت الكنيسة تشتغل هذا الأمر في محاربة الإسلام ومعادات القرآن بتقديم الإنجيل بديل له للأبناء الجزائريين ففي الوقت الذي كان فيه الجزائريون يموتون جوعا كانت تحارب عقيدتهم كما استغلت مأساة الجزائر في تلك الفترة للمتاجرة بأبنائها الأبرياء وذلك بالقضاء على ثقافتهم ودينهم وإنشائهم على واقع أخر غريبة عنهم[3].

وفي الختام نستنتج بأن الأوضاع في الجزائر في نهاية الحكم العسكري كانت سيئة في كل المجالات والميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية هذه الأخيرة حاربتها فرنسا بشتى الطرق والوسائل من أجل تنصير الجزائريين وتحويل المساجد إلى كنائس.

---

[1] – المرجع السابق، ص 63.

[2] – المرجع السابق، ص 64.

[3] – المرجع نفسه، ص 65.

الفصل الثاني: المجالس في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870- 1954

- ❖ المبحث الأول : تعريف مجلس البلدية .
- ❖ المبحث الثاني : تعريف مجلس العمالة .
- ❖ المبحث الثالث : تعريف مجلس المندوبات المالية.
- ❖ المبحث الرابع : تعريف مجلس الجزائر.
- ❖ المبحث الخامس : تعريف مجلس البرلمان الفرنسي.

الفصل الثاني: المجالس في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870- 1954

وسنحاول في هذا الفصل الحديث عن المجالس التي كانت في الجزائر وتقديم تعريفات عنها وعن بداية تشكيلها ومشاركة الجزائريين والمستوطنين فيها

المبحث الأول: تعريف مجلس البلديات

تمثل البلدية الخلية الأساسية وتم توسيع المناطق المدينة وتطبيق النظام البلدي على المراكز الاستيطانية وفيما يلي سنتحدث عن تعريف البلديات وأنواعها والتمثيل في مجالسها.

وحسب الكتية كريستيف موزا (Christie mussard) أن تأسيس البلديات المدنية خلال فترة الحكم الاستعماري لم تكن محل اتفاق حيث كانت هناك بعض الكتابات منذ عام 1843 تعترض على تطبيقها.

كما أعتبر (Bartheleing proteinf antin) ضمن نظرة تهكمية يقول فيها بأن البلديات هي مجرد قبيلة " عربية من قرية فرنسية " وقد اعتبر إسماعيل أوربان أن القبيلة هي الجنين الحقيقي وبالتالي فإن البلدية كما ينبغي أن تتطور في الجزائر ليس كذلك[1] وقد عرفت الجزائر نوعين من البلديات وهما البلديات الكاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة

1- **البلديات الكاملة الصلاحيات:** في المناطق المدنية التي يكثر فيها الأروبيون منذ عام 1847 وبعدها جاء مرسوم 27 ديسمبر 1866 من أجل تنظيم عمل هذه البلديات حيث حدد تمثيل المسلمين واليهود والأجانب بثلث (3/1) أعضاء المجلس البلدي ثم ارتفع عدد المستشارين الأهالي المسلمين إلى (4/1) وذلك بمرسوم7 أفريل1884 ليرتفع العدد إلى (3/1) بعد مرسوم 13 جانفي 1914 [2]

---

1 – عثمان زقب: نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19 حمة لخضر بالوادي ومجلة قيس للدراسات الإنسانية والإجتماعية ،المجلد05العدد02 ،2021 ص 19

2 – د.رياض بودلاعة: السياسة المالية الفرنسية في الجزائر (1830-1962) ومنشورات ASJP مجلة البحوث والدراسات التاريخية المجلد 7 العدد2أكتوبر 2021 ص ص (64-65)

– حيث يحكم هذه البلديات الأوروبيين المستوطنين وقلما تجد فيها موظف مسلم إلا في حالات نادرة إذا كانوا يتولون مهام دنيئة كبوابين وكنس الطرق [1]

فهذه البلديات يطبق عليها نفس القوانين المطبقة في فرنسا حيث يقوم عليها رئيس بلدية ومجلس بلدي يتم تعيينهما بالاقتراع العام وينظمان شؤونهما الخاصة حيث يتم تشكيل هذه البلديات على أنها بلديات المتربول.

ويتم إنشاء هذه البلديات بشكل عام بمجرد أن تلاحظ السلطة العليا الفرنسية أن هذه المراكز وصلت إلى درجة الازدهار ويمكن أن يكون كافيا لاحتياجاته (نفقات التعليم العام، والعبادة، وصيانة الطرق المحلية والتعويضات الممنوحة لرؤساء البلديات ومعاملة حراس الريف، أمناء البلدية... الخ)

كما كانت البلديات كاملة الصلاحيات تحكم في بعض نقاطها بموجب قانون 05 أفريل وقد وصل عدد البلديات كاملة الصلاحيات في المنطقة المدنية 210 بلدية خلال الفترة الممتدة من 1882 إلى 1884 موزعة على المقاطعات الثلاث على أساس82 بلدية في مقاطعة الجزائر و62 بلدية في مقاطعة وهران و66 مقاطعات في قسنطينة كما كان يعيش في هذه البلديات 7 % من السكان المسلمين سنة 1891م ثم 25 % سنة 1911[2]

[1] –المصدر السابق ص(102)

[2] – المرجع السابق ص ص (23–24)

ووصل مجموع البلديات كاملة الصلاحيات في مختلف المقاطعات عام 1894 إلى 256 وقد كانت موزعة على المقاطعات الثالثة على أساس 103 بلدية في مقاطعة الجزائر82 بلدية في مقاطعة وهران و71 بلدية في مقاطعة قسنطينة [1]

حيث كان المجلس البلدي يتكون من فئتين هما:

الفئة الأولى: المستشارون الفرنسيين

الفئة الثانية: الأهالى المستشارون

منهم 36 مستشار فرنسي 12 ممثل من الأهالي وهو عدد قليل إضافة إلى أنهم لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المستشارون الأوروبيون ولم يكن للأهالي المستشارين الحق في انتخاب رئيس البلدية قبل 1919 أما سنة 1914 فقد كان لهم الحق في انتخاب أعضاء المجالس البلدية ويقدر عددهم 04 وذلك في حالة ما تراوح عدد السكان من 100 إلى 1000 شخص و ممثل 1. إذا قدر الفائض السكاني (1000جزائري لكن دون تجاوز ثلثي للمجلس) والذي كان يقدر أنداك 40 ممثل منتخب[2].

---

1 المرجع السابق ص 24

2 المرجع السابق ص ص 199 – 200

2- **البلديات المختلطة:** حيث أنشأت هذه البلديات بموجب مرسوم 20 ماي 1868 وكان لهذه البلديات لجان البلدية تشمل عددًا من الأعيان والقياد تحت سلطة المتصرف الاداري ومن أهم مهام

هذه المجالس بناءاً على المرسوم الملكي يوم 28 سبتمبر 1847 من ناحية المالية. هي مداولة على ميزانية البلدية التي يعدها رئيس البلدية1 وقد كان تحول الإدارة العسكرية إلى الادارة المدنية ليس في صالح الأعيان الجزائريين حيث أنهم فقدوا الكثير من الامتيازات التي كانت لهم في النظام السابق لعام 1866. غير أجيرون أكد بأن الجزائريين المسلمين قد استفادوا من تحول الإدارة العسكرية إلى المدينة بشيء إيجابي تمثل في عودة تمثيل الانتخابي الذي استفادة منه الجزائريون واليهود من قبل في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1848 وقد عرف طونك فيل البلدية على أنها أسرة موسعة (غير أن التصور الواسع لم يتجاوز المناطق الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وذلك لأن الجزائريين لم يكونوا ينتمون لهذه العائلة الموسعة أبدا2.

وتعتبر البلديات المختلطة حسب الكاتبة كريستين موزار(Christine Musard) شكلاً محتملاً من أشكال الأراضي غير المسبوق والذي يعتبر إنشائها جزءاً من السياق التجارب الاستعمارية ولا ينفصل عن سياق الإدارة العسكرية والهدف نحو توسيع المنطقة المدنية كما كان إنشاؤها نتيجة تخيلات الفرنسيين في نهاية الإمبراطورية الثانية وبداية الجمهورية الثالثة3.

---

1 - المرجع السابق ص65

2 - علوة التركي وآخرون: المسألة الإنتخابية وشروط الترشح في انتخابات البلديات الصلاحيات الكاملة و المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية جامعة سيدي بلعباس المجلد14 العدد 12،2/2022 ص 97

3 - المرجع السابق ص 24

– وتتكون البلدية المختلطة حسب الكاتب الفرنسي بول فيالات (Pual vialatte)من المراكز الاستعمارية التي تم انشائها حديثا وهي في أغلبها تتكون من أوروبية ولا تكاد تشمل أي أرض استعمار أخرى كما أكد هذا الأخير ايضا على البلديات العسكرية المختلطة تم الحفاظ عليها وانشاؤها لسببين فقط هما:

موقعها في وسط مناطق القيادة وبعدها عن المناطق المدينة المختلطة.

– حيث يدير منصب العمدة في البلدية العسكرية المختلطة القائد الأعلى الذي يتولى في نفس البلدية الأهلية المجاورة أو التي تقع فيها البلدية المختلطة1 .

مسألة الانتخابات داخل البلديات المختلطة تعد دليلا إضافيا على سياسة الهيمنة والتمييز التي كانت تعامل بها الإدارة الفرنسية الأهالي المسلمين وشاهد قوي على أساليب الحصار والعزلة التي كانت تفرضها عليهم من أجل إبعادهم على المناصب السياسة.

حيث كانت الانتخابات داخل البلديات المختلطة أقل أهمية بخلاف البلديات ذات الصلاحيات الكاملة لأن الأولى كانت تتمثل في انتخاب أعضاء مجلس الجماعة حيث يصبح رئيسها عضو في اللجنة البلدية رغم وضع شروط قاسية للمشاركة في الانتخابات بينما الثانية فتتمثل في انتخاب عضو داخل المجلس البلدي الذى كان تحت تحكم الأوروبيين بنسبة (ثلاثة أخماس) فلم يكن بإمكان المنتخبين تمثيل الجزائريين تمثيلا حقيقيا وإيصال صدى مشاكلهم2.

---

[1] – المرجع السابق ص 26

[2] – أ . ولدالنية كريم : الإنتخابات المحلية في البلديات المختلطة انتخابات 1947، بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا،جامعة سيدي بلعباس ص 180

وتشكل البلديات المختلطة القسم الأكبر من الجزائريين حيث أنها تملك برنامج محددًا وموظفين خاصين فالواقع تشتمل هذه الأخيرة أيضا القسم الأكبر من السكان الذين يعيشون في الجزائر

وقد حافظت البلديات المختلطة في المنطقة العسكرية على قاعدة تأسيسها وفقا لمرسوم 2 ماي 1868 والتي تشكلت على أساسها وهناك إجراءات جديدة جيء بها لتأسيس النظام الخاص بالبلديات المختلطة في المنطقة المدنية وكانت المنطقة المدنية في البلديات المختلطة تسير من قبل إداري في حين أنها في المنطقة العسكرية تخضع لسلطة العسكرية مع إلحاقها بمتعاون مدني 1وقد كانت تسير من طرف مفوض مدني أو مسؤول يساعده واحد أو أكثر من النواب الأوروبيين الأصليين مع تشكيل لجنة بلدية ، حيث توجد في كل بلدية مختلطة سواء كانت تقع في الشمال أو الجنوب ويحدد تكوينها مرسوم الإنشاء، مع التمييز هنا بين التي تقع في المنطقة المدنية أو العسكرية، وتضم اللجنة البلدية لكل بلدية مختلطة مسير البلدية المختلطة و هو الرئيس ، وفي حالة الغياب أو لمانع ما نائب الرئيس ، مساعدين وأعضاء فرنسيين منتخبين من طرف المواطنين الفرنسيين يعينون لأربعة سنوات، مساعدون من المسلمين الجزائريين ورؤساء القبائل أو الدوار المشمولين بدائرة البلدية المختلطة2.

1 - المرجع السابق ص26

2 - ص 27

ويعين هؤلاء المساعدين من طرف المحافظ، كل عضو فى هذه اللجنة (أهلي أو أوروبي) مسؤول عن الإشراف على القسمة ويمكن أن تتكون القسمة من عدة مراكز أوروبية أو عدة دواوير وقد كان المساعدين يتم تعيينهم من قبل الإدارة في حين أن المساعدين والمستشارين الفرنسيين ينتخبون، وأيضا يوجد قاضي التحقيق في الواقع الذي يعوض إداري الاستعمار فهو قاضي صلح، مع صلاحية تأديبية مساوية لتلك الصلاحيات الخاصة بالمحاكم الإبتدائية إضافة إلى ذلك فهو يرأس المحاكم الأهلية الخاصة بالمسلمين الجزائريين1

وقد كان الممثلين من الأهالي الجزائريين مجرد مساعدين لدى السلطات الاستعمارية حيث يتم تعينهم من قبل السلطة العليا وهذه البلديات لا تحتوي سوى على عدد قليل من الأوروبيين خاصة من الفرنسيين2

وقد بلغ عدد البلديات المختلطة في المنطقة المدنية 79 خلال الفترة الممتدة من 1882 إلى 1884 موزع على المقاطعات الثلاث على أساس 24 بلدية مختلفة في مقاطعة الجزائر و20 بلدية مختلطة في مقاطعة وهران و35 بلدية مختلطة في مقاطعة قسنطينة، بينما كان هناك خمس بلديات مختلطة في المنطقة العسكرية (القيادة) موزعة على أساس ثلاث بلديات في مقاطعة الجزائر وبلديتين في مقاطعة وهران ووصل مجموع البلديات المختلطة في مختلف المقاطعات سنة1894 إلى 79 بلدية كانت موزعة على المقاطعات الثلاثة على أساس24 بلدية في مقاطعة الجزائر 21 بلدية في مقاطعة وهران و34 بلدية في مقاطعة فلسطينية.3

---

1 المرجع السابق، ص 27

2 التمييز بين الأوروبيين والجزائريين بالبلديات المختلطة خلال القرن19 فى التمثيل بالخدمات العامة جامعة الشهيد حمه لخضرالجزائر مجلة البحوث التاريخية المجلد 5، العدد2 ،2021 ص 305

3 نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19المرجع السابق ص ص 29-30

البلديات الأهلية والدواوير لمنطقة القيادة: إن بلديات الأهلية هي البلديات القديمة لتقسيمات المقلصة في نطاق الدائرة أو الملحقة العسكرية والتي أعيد تنظيمها من خلال مرسوم 13 نوفمبر 1874 وتقع في المناطق الجنوبية للجزائر حيث تخضع هذه الأخيرة للمرسوم الصادر يوم 27 ديسمبر 1866 وأيضا مرسوم 13 نوفمبر 1874[1].

وقد كانت البلديات الاهلية توجد في المناطق الخاضعة للسيطرة الفرنسية وأيضا مناطق الجنوب ويحدد تكوينها مرسوم الإنشاء وذلك وفق لأهميتها وقد بلغ عدد البلديات الأهلية في منطقة القيادة خلال فترة (1882-1884) 16 بلدية أهلية[2].

وفي الأخير نستنتج أن نظام البلديات كان سجنا حقيقيا للشعب الجزائري كله وأن الإدارة الفرنسية كانت مهتمة جدا بها من أجل تحقيق مخططاتها الاستعمارية.

---

1 المرجع السابق ص30

2 المرجع نفسه ص ص 30-31

المبحث الثاني: تعريف المجالس العامة للعملات

كانت العملات في الجزائر مقسمة الى ثلاث مقاطعات مقاطعة الجزائر وهران وقسنطينة.

وتعرف العمالة على أنها عبارة عن إدارة محلية واسعة النطاق، شديدة الحكم صارمة التنفيذ لاستعمالها سلطة تعادل سلطته ونفوده في الولاية العامة فالأوروبي له السلطة في العمالة وكل من فيها يخدمه بينما الجزائريين. المسلمين في مناصب ذليليه وفي كل إدارة عمالة هناك مجموعة كبيرة من الموظفين الذين يتقاضون أموال كثيرة وليس بينهم مسلم. والإدارة هنا كما في الولاية العامة فرنسية وعنصرية لا تعمل إلا لفائدة ومصلحة المحتل1

وقد كانت تسير وفق مبادئ محددة في قوانين 10 أوت 1871 و31 جويلية 1872 للمجالس العامة بفرنسا2 .

وقد أدخل مرسوم 12 جوان 1870 بعض التعديلات على تركيبته المجالس العامة وكيفية العضوية فيه والجديد الذي أتى به هو أن هذه المجالس ستشهد مستقبلاً تمثيلاً عن طريق الانتخابات لكل من الفرنسيين والأهالي والأجانب والمسلمين الذين يعيشون في المناطق المدينة والتعيين من طرف الحاكم العام الفرنسى.3

1 المرجع السابق ص101

2 معزوز هدى: الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية (1830 – 1962) العدد 11 ص 200

3 Claude collot· les institution de l'Algérie durant la période coloniale / 1830-1962 | GNR et office de Alger paris... p 43

أنشأت المجالس العامة للعملات وذلك تحقيقا لمطالب المستوطنين حيث ارتبطت بعملية التنظيم الإداري الفرنسي للجزائر، حيث أن المجالس العامة للعملات عبارة عن مجالس تمثيلية جهوية، بإنشاء مجلس عام منتخب إلى جانب الجهاز التنفيذي للعمالة، وقد كانت هذه العمالات مقسمة إلى ثلاث عمالات كبرى في الشمال وأقاليم في الجنوب حيث كانت المجالس العامة للعملات في الشمال كالتالي: عمالة الجزائر بدوائرها الخمس: الجزائر، المدية، مليانة: أرنيوفيل، تيزي وزو ثم أضيفت لها البليدة وأمال

عمالة قسنطينة: قسنطينة، باتنة، بونة، سطيف، وفليب فيل

عمالة وهران: وهران، معسكر، مستغانم، سيدي بلعباس وتلمسان1.

وهذه العمالات الجزائرية الثلاثة تفكرنا بالمناطق الإدارية بفرنسا فقد كانت تحمل نفس الاسم إلا أن حقيقتها تختلف كثيرا عنها وتتميز العمالات الجزائرية بالمساحات الشاسعة كما هو موضح في الجدول الآتي 2:

الجدول رقم 1: توزيع الدوائر العملية الجزائرية حسب المساحة وعدد سكان لسنة 1936

	المساحة كلم2	السكان نسمة
عمالة الجزائر	52660	2420000
عمالة وهران	67329	1223000
عمالة قسنطينة	87503	2514000
مجموع الجزائر الشمالية	207480	5977000
أراضي الجنوب	1987600	633000
المجموع العام	2195000	6610000

1 بليل محمد: المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين (1947 – 1954) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث المعاصر تحت اشراف الدكتور ابراهيم مهديد قسم التاريخ و علم الآثار كلية علوم الانسانية والحضارة الاسلامية جامعة وهران2011–2012 ص 55

2 د . حمزي كمال : نواب عمالة قسنطينة بين (1946–1954) مسالك ومواقف, قسم التاريخ جامعة الجزائر2 أفكار وأفاق العدد 9 ، 2017 ص 20

– كان التأسيس الحقيقي لهذه المجالس يعود إلى أيام الجمهورية الثانية عام 1848 حيث أكد مرسوم 16 ديسمبر 1848 على أهمية هذه المجالس وقد طلب من رئيس الهيئة التنفيذية فالجزائر بتشكيل ثلاث عمالات وثلاث مجالس عامة منتخبة لها نفس صلاحيات المجالس العامة بفرنسا وقد حدد المرسوم عدد أعضاء الفرنسيين بـ 16 عضو بمجلس الجزائر و12 لكل من مجلسي عمالتي وهران وقسنطينة حيث كان تمثيل في هذه الفترة خاص بالمعمرين فقط. وقد أعلن في يوم 27 أكتوبر 1858 بالسماح للأوروبيين بتسيير أمورهم الخاصة في الجزائر وذلك من خلال مجلس لكل عمالة ، وقد كان هؤلاء الأعضاء فى البداية يعينون من قبل الإمبراطور نابليون الثالث وبتزكية من وزير الجزائر والمستعمرات وقد سمح هذا القانون للمسلمين الجزائريين بالمشاركة في هذه المجالس الى جانب المعمرين وقد حدد هذا المرسوم عدد الأعضاء ما بين 12 و20 عضو لكل مجلس ،وقد تم الإعلان عن مرسوم آخر يوم 11 جوان 1870 الذي حدد 36 عضو لكل عمالة منهم 6 أهالي مسلمين مستشارين فقط وليسوا أعضاء يعينهم الحاكم العام ، وقد أصبح للمجالس العمالة في الجزائر نفس مميزات1 وصلاحيات المجالس العمالية في فرنسا، حيث أعطى هذا المرسوم صيغة انتخابية للأوروبيين فقد أصبحوا مسئولين أمام الهيئة التنفيذية تتمثل في والي العمالة ومجلسها التنفيذي2

كما اختص مرسوم 10 أوت 1871 بنفس الخصائص القانونية لمرسوم 11 جوان 1870 المتعلق بانتخاب الأعضاء الأوروبية الجزائريين والأجانب وقد حدد قانون 1871 عدد أعضاء المجالس الثلاثة 36 عضو منها30 عضو فرنسي منتخب و6 مستشارين مسلمين معنيين وسمح لهم القانون بحق التداول داخل المجلس بشكل حر، فهذه المراسيم تبين لنا مبدئيا بأن التمثيل المتعلق بالجزائريين كان محتشما داخل هذه المجالس فقد كانوا مجرد مستشارين يساعدون المجلس العام على تمثيل الجماهير المسلمة وهو تمثيل غير عادل3 .

1 المرجع السابق ص 56

2 المرجع نفسه ص 57

3 المرجع نفسه ص 63و58

ومن أهم صلاحيات المجالس العامة للعملات هي المصادقة على ميزانية العمالة حيث حدد مرسوم 23 سبتمبر 1875 بأن مشروع ميزانية العمالة يهيأ ويقدم من طرف عامل العمالة وثم يعرض على على مجلس العمالة لتتم المداولة والمصادقة عليه على أنها تصدر الميزانية المتفق عليها من خلال أمر من الحاكم العام وهي مقسمة إلى قسمين ميزانية عادية وميزانية استثنائية1

وهذا المجلس ينفق معظم ميزانية العمالة لصالح الاستعمار والأوروبيين المعمرين ولا يسمع إن تكلم نائب عن مصلحة المسلمين الأهالي وأحيانا لا يسجل كلامه في محضر الجلسة، فالمسلمين الجزائريين غائبين عن الحكم وعن المجالس دائما. 2

ومما سبق نستنتج في الأخير أنه تم إنشاء المجالس العامة للعملات وذلك تحقيق لرغبة المستوطنين فقد تعلقت بعملية التنظيم الاداري الفرنسي في الجزائر وقد كانت هذه المجالس تمتليه جهوية مسخرة لخدمة مصالح المستوطنين.

[1] – المرجع السابق ص 64

[2] – المصدر السابق ص 105

المبحث الثالث تعريف المندوبيات المالية

تعرف المندوبيات المالية على أنها مجالس الوفود المالية وتم إنشائها يطلب المستوطنين بعد القرار الحكم الذاتي عام 1899 وكان التمثيل فيه للجزائريين والمستوطنين.

أسست المندوبيات المالية بمرسوم يوم 3 أوت 1898 وذلك من أجل تقديم الاستشارة للحكومة العامة فيما يخص المسائل المتعلقة بالضرائب وهي هيئة منتخبة تسمح لدافعي الضرائب الفرنسيين أو الرعايا الفرنسيين في الجزائر من إبلاغ صوتهم حول كل القضايا المتعلق بالضرائب حيث كانت هناك ثلاثة أنواع من المندوبيات :حيث مثلت كل واحدة فئة معينة وتشكلت الأولى من 24 عضو ينتخبهم مباشرة المستوطنون بالاقتراع الفردي على أساس ثمانية عن كل عمالة ، المندوبية الثانية فتتكون من 24عضوا أيضا ويتم انتخابهم مباشرة بالاقتراع الفردي على أساس ثمانية عن كل عمالة من قبل دافعي الضرائب من غير المستوطنون المسجلين في سجلات مصالح الضرائب المباشر أو الضرائب الأخرى وأما المندوبية الثالثة فتتكون من 21 أهلي مسلم منهم 9 مندوبين من المناطق المدنية منتخبون بالاقتراع الفردي على أساس ثلاثة عن كل عمالة من قبل مستشارين البلديين للأهالي فالبلديات كاملة الصلاحيات من و'قبل الأعضاء الأهالي للجان البلدية في البلديات المختلطة و6 مندوبين عن أهالي في أقاليم تحت القيادة على أساس 02 عن كل عمالة يعين الحاكم العام على أساس للاقتراح لثلاث3 قوائم يقدمها الجنرالات قادة النواحي الثلاث 6 مندوبين قبائل يتم اقتراعهم عن طريق الانتخابات من قبل قادة الجماعات1

وهذا يعد ظلما في حق الجزائريين حيث جعل قسم الأهالي الثالث أقل عددا من كل قسم آخر.2

---

[1] – ص ص 63–64

[2] – أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، د ط دار البصائر، الجزائر2009،،ص357

ويتمثل دورها في تقديم اقتراحات في المسائل المتعلقة بضرائب والرسوم وكذا في بعض المسائل ذات الطابع الاقتصادي ومن مهام المندوبيات المالية المحافظة على الاستقلالية المالية والاقتصادية للجزائر وتمثل المكلفين الجزائريين و تنقسم إلى ثلاث فئات :

- المعمرين
- الأوروبين
- الأهالي.[1]

وقد كان دور هذه المندوبيات المالية محدود يخص تقديم المشورة للحكومة العامة إلى غاية صدور قانون الاستقلال المالي في ديسمبر 1900 الذي نص على تأسيس ميزانية خاصة بالجزائر لتصبح المندوبيات المالية تصادق على ميزانية الجزائر ثم يصوت عليها المجلس الأعلى قبل عرضها على وزيري الداخلية والمالية إلى غاية صدور القانون الأساسي سنة 1947 حيث أصبحت الميزانية من إهتمام الجمعية الجزائرية المنشأة عام 1947 التي تناقشها وتصوت عليها ولم يدم هذا الوضع طويلاً فقد تم حلها في 12 أفريل 1956 من قبل الحاكم العام المقيم روبيرلا كوست بسبب ظروف الثورة والتمثيل غير العادل الذي عرفه، وأصبح الوزير المقيم هو الذي يعد الميزانية ويقوم بتنفيذها من دون مراقبة من طرف هيئة منتخبة[2]

وكانت المندوبيات المالية تضم 69 عضو ووضع على دمتهم 21 مقعد 15 منها للمندوبين العرب والقبائل المنتخبين و6 مقاعد للأعوان المعينين من طرف الوالي العام مندوبين عن مناطق الحكم العسكري[3]

---

[1] المرجع السابق ص ص 200 -201

2 المرجع السابق ص64

3 جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830-1914) ،د ط ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2009، ص285

أما فيما يخص تمثيل هذه المندوبيات المالية فقد كان يميل لطرف الأوروبيين الذين بلغ عددهم 591379 نسمة عام 1901 يرسلون إلى مندوبيات المالية ثلثي مقاعد وبينما يرسل الجزائريين الذين بلغ عددهم في نفس العام 4 ملايين تقريبا نسمة 21 مندوب فقط أي ثلث المقاعد.[1]

مما سبق توصلنا في الأخير أن المندوبيات المالية أنها ذات أهمية بالغة للمستوطنين وذلك لأنها كانت تخدم مصالحهم

المبحث الرابع: تعريف المجلس الجزائري.

شارك زعماء الحركة الوطنية في انتخابات المجلس التأسيسي عام 1948

وهو المجلس الذي جاء به دستور الجزائر الجديد الذي منحته فرنسا سنة 1947 وهو مجلس له النظر الواسع في ميزانية الجزائر تحت رقابة المجلس الوطني الفرنسي، ولا ينفذ قانون فرنسي في الجزائر إلا بعد مصادقته، بينما لا ينفد قرار من مقرراته، إلا بعد مصادقة مجلس فرنسا عليه.

وقد سنت فرنسا في كامل حريتها وأريحينها مبدأ التساوي المطلق بين الأوروبي والمسلمين في هذا المجلس، فالتسعة ملايين من المسلمين الجزائريين يمثلهم60 نائبًا، والمليون الواحد من الأوروبيين يمثلهم 60 نائبا أيضا إلا أن الفرنسيين خافوا من هذه التسوية بين الفرنسين والجزائريين في هذا المجلس

مما جعلهم يكشفون طريقة تقييم هذا الخطر وقد جربوها عدة مرات [2]

وقد استاء قادة الأحزاب الجزائرية من هذه الاصلاحات المحتشمة، حيث أنهم رفضوها شكلاً ومضموننا غير أنهم حاولوا إنشاء اتحاد وطني بين الأحزاب الجزائرية والتقدم للانتخابات التشريعية والتي كانت ستجرى يوم 1948/01/15. وقد اقترح مصالي الحاج على الأحزاب الجزائرية في 9أكتوبر 1947

بأن تقوم خطة العمل المشتركة بين الأحزاب من أجل التمسك بمبدأ واحد ألا وهو مجلس نيابي جزائري ذو سيادة تامة غير أن الحزب الشيوعي اشترط على أن يكون هناك تفتح وقدرة على التعاون مع الكولون.[3]

---

[1] – المرجع السابق ص 64.

[2] – المصدر السابق ص 103

[3] – المرجع السايق ص 306

ونجد بأن هذا القانون جاء في وقت تجاوزه الزمن حيث نجد أنه قام بالتمييز بين المواطنين المستوطنين (الهيئة الانتخابية الأولى) وتضم 4646000 مواطن دوي نظام المدني (رجال ونساء) و58000 من الأهالي المسلمين (يمثلون الهيئة الانتخابية الثانية) 1300000 ناخب.[1]

وقد كانت خطة مصالي الحاج تتمثل في تدويل القضية الجزائرية والضغط على فرنسا وذلك من أجل إعطاء الحقوق السياسية الكاملة للجزائريين كما كانت خطته تهدف إلى استقطاب الشعب وتهيئته للقيام بمظاهرات وأعمال عنف لتغيير الأوضاع لصالح الجزائر. كما قام مصالي الحاج أيضا يوم 5 جانفي 1948 بإنشاء لجنة المغرب العربي وذلك بالتعاون مع حزب الاستقلال في المغرب وحزب الدستور في تونس وهدفها هو التعريف دول الشرق العربي الاسلامي بقضايا المغرب العربي وتدعيم قضايا النظام والكفاح في هذه البلاد من خلال الجامعة العربية.[2]

حيث كانت للأقلية الأوروبية (الكولون) ممثلا في المجلس الجزائري بنفس عدد ممثلي السكان المسلمين وقد كانت مهمة المجلس الجزائري محددة في ميزانية مشاريع اجتماعية واقتصادية بينما الجانب السياسي كان لا يسمح الخوض فيه.[3]

إلا أنه بعد تعيين حاكم عام جديد وهو الحاكم نايجلان الذي كان شغوفا باستعمال العنف ضد الانفصاليين فالزاس ولهذا عينه روبير شومان بناء على نصيحة روني مايير زعيم الأقلية الأوروبية بالجزائر لكي يكون مسؤول على الانتخابات الخاصة لإنشاء أول مجلس جزائري1948/04/04.[4]

حيث كان من المفروض أن تجرى هذه الانتخابات في يوم: 1948/01/15 ولكنها تأخرت حتى يتم

---

1 شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر،تر عيسى العصفور ،د ط ر ج2،منشورات عويدات ،وبيروت وباريس 1982ص ص 154 -155

[2] المرجع السابق ص ص 307-308

[3] المصدر السابق ص210

[4] المرجع السابق ص308

تعين الحاكم العام نايجلان في تزوير الانتخابات وتعيين الأشخاص الموالين لفرنسا وبالفعل قد انطلقت عمل يات الغش وتزوير الانتخابات التي كانت ستجرى يوم 1948/04/04 والخاصة. بانتخاب أعضاء المجل س الجزائري الجديد[1]

فالإدارة الفرنسية كانت تعين مرشحيها من قبل ممن كانت ترضى عنهم وأحيانا كانت تتسامح يترشح بعض النخبة المعتدلة وبعدها تصدر الأوامر لكل الإدارات والبلديات وجميع رجال السلطة لأن المرشح الذي يجب أن يفوز في انتخابات هو فلان وتتنافس سلطات البلديات الكاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة في استعمال وسائل التزوير والتدليس وذلك من أجل فوز المرشح الحكومي.[2]

ونستنتج مما توفر لنا من معلومات أن انتخابات 1948 التي شارك فيها الجزائريين قد لقيت اهتماما كبيرا من قبل الإدارة الاستعمارية.

حيث قاموا بتعيين الحاكم العام نايجلان المعروف عنه بالعنف والتزوير والغش مما جعل تجربة الانتخابات بالنسبة للجزائريين تفشل وتخيب آمالهم وطموحاتهم.

---

[1] – المرجع السابق ص 308

[2] – والمصدر السابق ص 104

المبحث الخامس: البرلمان الفرنسي

بعد فشل تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية تطلعوا إلى المشاركة في مجلس البرلمان الفرنسي وقد تحقق لهم ذلك بعد سماح الادارة الفرنسية لهم فمنذ بداية الحكم المدني عمل المستوطنون في الجزائر بجد لمنع الجزائريين الأهالي من الحصول على أي تمثيل سياسي سواء على المستوى المجالس المحلية أو التمثيل في البرلمان الفرنسي ولهذا نجد المستوطنون الأوروبيون دائما يحاولون إضعاف الحاكم العام في الجزائر، لكي لا يتدخل في شؤونهم الداخلية واستطاعوا تكوين ممثلين لهم في البرلمان لا تستطيع أي حكومة أن تقدم اقتراحات على البرلمان تكون عادلة ومنصفة للجزائريين والأمر العجيب في التاريخ السياسي لفرنسا هو أن المعمرون الأوروبيون فالجزائر لم يكونوا يحبون تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي لمدة ثلاث سنوات وبالرغم من عدم المساواة بين أبناء البلد الواحد فإن الأوربيين بالجزائر قد كانوا ممثلين بـ 3 نواب في البرلمان الفرنسي.[1] وخلال عام 1881 ارتفع العدد إلى 6 نواب (أي ضعف)[2]

ويعد نهاية الحرب العالمية الثانية حدثت موجة ضجة حول مسألة تمتثل الجزائريين في فرنسا أو في الجزائر وقد أعلنت اللجنة الخاصة بالشؤون الجزائرية في البرلمان الفرنسي ألا تقبل بتمثيل الجزائريين بسبب عدم امتلاكهم الجنسية الفرنسية .[3]

---

[1] – المرجع السابق ص182

[2] – المرجع نفسه ص182

- AGERON, charles- robert histoire de l'algérie contemporaine, paris, P.U.F 1964 P 145 F. 1964. p. 145.3

وحاولت هذه اللجنة إعطاء لول شكلية في المؤسسات السياسية الموجودة بالجزائر وذلك حسب مرسوم 1923/12/21 حيث يتكون المجلس الأعلى من:

- 36 ممثل للأوروبيين المنتخبين.
- 16 ممثل للجزائريين المسلمين المنتخبين.

في حين يتشكل مجلس المندوبين الماليين من 54 ممثل أوروبي منتخب

-21 ممثل جزائري منتخب

وللمجلسين كامل السلطة المطلقة لفرض الضرائب ومناقشة ميزانية الجزائر وابداء الرأي في القوانين التي تخص الجزائر.[1]

وقد سمحت الإدارة الفرنسية لفرحات عباس[2] بحزبه الاتحاد الديمقراطي البيان الجزائري من المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الذي كان في 2جوان 1946 الخاصة بالقسم الثاني

وفي الاخير نستنتج أن مشاركة الجزائريين في البرلمان الفرنسي كانت غير عادلة بسبب سيطرة المعمرين على المجالس.

AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, oP cit, p53 et p 1451

2 نفيسة دويدة وتطور فكرة الوطنية عند فرحات عباس، مذكرة ماجيستر غير منشورة ،قسم التاريخ،وإشراف ،أ، د عمار بن سلطان) جامعة بوزريعة205ص 58

الفصل الثالث :

تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس

- المبحث الأول : تمثيل الجزائريين بالبلديات .
- المبحث الثاني : تمثيل الجزائريين بالعمالات .
- المبحث الثالث : تمثيل الجزائريين بالمندوبات المالية.
- المبحث الرابع : تمثيل الجزائريين بمحلس الجزائر.
- المبحث الخامس : تمثيل الجزائريين بالبرلمان الفرنسي.

الفصل الثالث:

تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس: شارك المسلمون الجزائريون في مختلف المجالس التمثيلية وفي هذا الفصل سنحاول عرض مختلف هذه المجالس وكيف كان تمثيل الجزائريين فيها؟

المبحث الأول:

تمثيل الجزائريين في مجلس البلديات: يعد التمثيل في المجالس البلدية من الأمور المهمة التي سعى الجزائريين للحصول على مقاعد فيها والمشاركة في تسييرها.

ومسألة الانتخابات البلدية تعتبر دليل آخر على سياسة السيطرة والتمييز التي كانت تقوم بما الإدارة الفرنسية إتجاه الأهالي وذلك من خلال التضييق عليهم من أجل إبعادهم. عن المناصب السياسية حيث قامت بمنعهم من انتخاب من يمثلهم وفرض مقاييس استعمارية في كل المجالس البلدية (المالية، العامة)[1].

كان التنظيم البلدي يسهل للأوروبيين السيطرة على الجزائريين، حيث كانت الإدارة الاستعمارية تتظاهر بمظهر الإدماج وكانت تدعي أنها ستقوم بتوسيع نظام الصلاحيات الكاملة في كل البلديات الجزائرية لكن ما حدث هو تطور مستمر لهذا النوع من البلديات.[2]

---

1 عليوة التركي – ولد النية كريم : المسألة الإنتخابية وشروط الترشح في انتخابات الصلاحيات الكاملة (1868 – 1947) ، المجلة المغاربية الدراسات التاريخية والاجتماعية ، جامعة سيدي بلعباس، المجلد14 ،العدد2،ديسمبر2022،ص ص102–103 المجلد14 ،العدد2،ديسمبر2022،ص ص102–103 المجلد14 ،العدد2،ديسمبر2022،ص ص102–103

2 المرجع نفسه،ص100

حيث أنشأت المجالس البلدية من طرف الإدارة الاستعمارية وقد كانت ذات نظم محددة في بداية الاحتلال وبعد ذلك تم تنظيمها تبعا لقانون أفريل 1884 م وقد كان المسلمين الجزائريين في هذه المجالس قليل جدا، ممثل واحد لألف من المسلمين بشرط أن يتجاوز عدد النواب المسلمين

أربعة أعضاء المجلس البلدي أو ستة أعضاء غير إصلاحات " 06 فيفري1919 " قد وسعت ذلك بشكل قليل، حيث أصبحت على قرية يصل عدد المسلمين فيها مائة شخص لها حق انتخاب ممثل بلدي، وأصبح للألف الأول من السكان أربعة نواب وكل ألف بعد ذلك نائبا، وبشرط لا يتجاوز عدد النواب الأهالي في كل مجلس (12 نائبا) ولا يكون أكثر من ثلث سائر المجلس أما الناخبون المسلمون من غير المتجنسين. بالمجالس البلدية فكانت تشترط فيهم عدة شروط والتي سنقوم بذكرها فيما يلي.[1]

1 أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر،د ط ،دار البصائر، الجزائر، 2009 ، ص ص 353- 354

فمن خلال القانون الذي وافق عليه ""كليمانصو" في 06" فيفري 1919 فقانه يحق لبعض الأهالي الجزائريين أن يشاركوا في الانتخابات المحلية لاختيار من يمثلهم من المسلمين وليس انتخاب

أي مترشح، لأن الأوروبيين لا يقبلون بالمساواة مع المسلمين ولا يسمحون لهم بالمشاركة حتى في انتخاب رؤساء البلديات ويجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط لكي يحصل على حق التصويت في الانتخابات وهذه الشروط هي:

1. أن لا يقل المصوت عن 25 سنة
2. أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة
3. أن لا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا
4. أن يبقى مقيما في مكان واحد لمدة سنتين متتاليين
5. أن يكون خدم في الجيش الفرنسي
6. أن يأتي بشهادة حسن السلوك
7. أن يملك أرضا او عمارة أو مسجل بأنه يدفع الضرائب
8. إذا كان الشخص عنده منحة التقاعد
9. إذا كان الشخص عنده وسام شرف فرنسي
10. إذا كان ابن لوالد يحمل الجنسية الفرنسية
11. إذ اكان حامل للشهادة الأهلية أو دبلوم أعلى[1]

حيث كانت هذه الشروط تعجيزية ووضعت من أجل منع الجزائريين من التصويت على المترشحين الذي يعتبرون من الدرجة الثانية وهم الجزائريين ،فالإدارة الفرنسية كانت تسمح فقط للأشخاص المتأكدة من ولائهم لفرنسا بالتصويت في الانتخابات فهذه الإصلاحات أقرت، حق الممارسة السياسية للجزائريين ووضعت نظاما انتخابيا خاصا بهم تضمن عدة شروط، فرضت نظام الانتخابات على مجلس الجماعة في الدواوير، وبالتالي يصبح رئيس الجماعة المنتخب عضوا في المجلس البلدي ، وفي نفس الوقت لم تسمح هذه الإصلاحات للقياد و البشاغا الترشح في هذه المجالس بحكم مناصبهم التنفيذية وذلك من أجل خلق

1 المرجع السابق، ص ص 214 -2015

صراع بين الجزائريين من جهة أخرى وفيما يخص التمثيل في المجالس البلدية لم يتغير الوضع قد ظل قانون13 جانفي 1914م ساري المفعول، حيث. كان الجزائريون المسلمون ينتخبون الثلثان 3/2 المترشحين في البلديات والثلثان 3/2 للأوروبيين

وقد أدت إصلاحات(1919) إلى إحداث تغيير كبير في الانتخابات حيث ازدادت أنداك الهيئة الانتخابية للمسلمين الجزائريين المكلفة باختيار(1540)مستشارا بلديا مسلما فقد تقدم (57000) ناخبا في عام (1914)وفي عام (1920) تقدم حوالي(90000) ناخب من أصل (1200000) نسمة وهو عدد السكان في البلديات ذات التسيير الكامل وقد أستأنف الأمير خالد[1] نشاطه السياسي في هذا المجال منذ عام (1917) مع اخوانه الجزائر إلا أن إصلاحات (1919) فرقت شملهم و قد ترشح في ذلك الوقت للانتخابات البلدية كقائد محافظ .[2] حيث حصل على الأغلبية ب925 صوت مقابل332 لمنافسه ابن التهامي حيث اعتبر فى نظر الإدارة الفرنسية شخص خطير يدعو على القومية الإسلامية وبتالي يجب وقفه بسرعة .[3]

فاغتاظ الدكتور ابن التهامي واعتبر حصوله على 322 صوتا مقابل925 صوت للأمير خالد بمثابة مؤامرة ضده، وقام باتهام الأمير خالد بأنه يتآمر ضد السلطات الفرنسية، وأنه يستعمل نفوذه الديني وفي الحال ناداه مكتب والي الجزائر وطلب منه كتابة تقرير عند الامير خالد وأخده معه إلى باريس لتقديم حجة إلى المسؤولين الفرنسيين هناك[4]

---

[1] الأمير خالد هو الأمير خالد بن الهاشمي حفيد الأمير عيد عبد القادر ولد بدمشق عام 1875، وبها تشأ وكان مرتبطا بأحداث وطنه درس بإحدى ثانويات باريس والتحق بمدرسة ساسير العسكرية ليخرج ضابط برتبة ملازم ،أنظر: مقلاتي عبد الله المرجع في : تاريخ الجزائر المعاصر (1830 -1954) ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون،12-2014 ص 141

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر محمد ج2 ،د ط و شركة دار الامة الجزائر، دت ص ص 447 -456

[3] د. نفيسة دويد : النخبة الجزائرية مسار وأفكار(الملامح التك،وين ، النشاط والمواقف) د ط، منشورات ثالة، الجزائر 2014 ص86

[4] المرجع السابق ص 221

وقد أدى ذلك إلى إلغاء الانتخابات البلدية التي فاز فيها الأمير خالد وزملاءه في النضال وذلك من قبل مجلس الجزائر بحجة التعصب الإسلامي[1]

و أعطيت لمسلمين الجزائر بين فرصة غالية لاستعمال صندوق الانتخاب كوسيلة لتعبير ورغم إصلاحات 1919 إلا أنها قد حصرت القسم الانتخابي الجزائري بعدد قليل من المصوتين فالذين شاركوا في هذه الانتخابات قد أكدوا على قدرتهم الاختيارية بفوزهم ففي الانتخابات وكتب ورثام في خصوص هذا الأمر قائلا" أن الجزائريين قد برهنوا على أنهم مناورون شجعان في صناديق الانتخابات وأنهم متخصصون فيي فن الديماغوجية "[2]

ومن خلال البرامج الانتخابية وجريدة الإقدام اتحد الأمير موقف ضد الشباب الجزائري المؤيد للتجنيس فباعتقاد هؤلاء أن من أحسن الطرق للاستفادة من قانون 1919 تتجلى في التوجه نحو المواطنة الفرنسية وكان بالإمكان أن تتغير الهيئة الانتخابية شيئا فشيئا عن طريق عمليات التجنيس بأعداد كبيرة ليصبح المسلمون المتجنسون بذلك رؤساء بلديات ونواب[3]

---

[1] دالمرجع السابق، ص 221

أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية(1900 –1930) ، ج2 ،ط4 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت(لبنان) 1992 ، ص [2] 291

[3] – المرجع السابق ، ص 457

كما أثرت هذه الانتخابات أيضا على هالة السلطة التي كان يتمتع بها القياد وأعوانهم وعلى خلاف ذلك فإن رؤساء الجماعاتاللجدد انتخبوا ولم يصبح الحاكم الإداري، أي سلطة عليهم أصبح ينظرإليهم المسلمون منذ ذلك الوقت على أنهم المكلفون برفع مطالبهم1

وفي أفريل جوان 1920 جرت انتخابات تم فيها انتخاب الأميرخالد رغم المعارضة من طرف الإدارة الفرنسية ، وتم التصويت عليه بقوة ضد مرشحي الإدارة الفرنسية حيثحصل على 7000 صوت مقابل 2500 صوت نالها محي الدين زروق2

وفي 18 أفريل تمكن الأميرخالد من دعم أصحا به فكان النجاح لأربعة منهم

1/محمد بن رحال 2/ الدكتور موسى 3 /الدكتور موسى 4/ و ابن عمورة 5/القائد حمود ورغم فوز الأمير خالد وأصدقائه في هذه الإنتخابات أنهم لم يشكلو أكثر من05 ممن أصل 20 منتخب3

إلا أن مجلس رؤساء الولايات قرر إلغاء الإنتخابات رغم فوز الأمير خالد بسبب كفاءة مرشحي الحزب4

---

[1] شارل روبيرأجيرون تاريخ الجزائرالمعاصر المرجع السابق، ص 450

[2] بسام العسلي جهاد الشعب الجزائري،ج3،د ط،دارالعزة والكرامة للكتاب، وهران الجزائر2009،ص509

[3] بسام العسليالمرجع ننفسه ، ص 509

[4] ناهد ابراهيم دسوقي : دراسات في تاريخ إفريقياالحديث والمعاصر ط1 ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،2008، ص 82

وقد أتهمت فيدرالية رؤساء البلديات والنواب ، والتي كانت تضم المعمرين ، الأمير خالد بالقيام بنشاط معادي لفرنسا واعتبرت أن حزبه متطرفا مماأدى ذالك إلى طرده عام 1923 حيث أجبر على الذهاب إلى الإسكندرية وفي عام 1925 رشح الحزب الشيوعي الأمير خالد الذي كان في المنفى للإنتخابات البلدية وقد حصل على 551 صوتا ورغم إنتخاب الأمير خالد غيابيا إلى بلدية الجزائر العاصمة

(15 جويلية)إلا أنه قد تم حدف إسمه من قائمة الفائزين من مجلس عمالة العاصمة بحجة أنه غير مقيم وبالرغم من الإحتجاجات التي قامو بها أنصار الأمير خالد إلا أن المجلس لم يبال وأقر ذالك نهائيا.

وفي 1934 شارك ابن جلول في الإنتخابات البلدية وفاز فيها وبعد ثلاثة أشهر من تأسيس حزب الشعب الجزائري (PPA) خاض هذا الأخير أزل تجربة إنتخابية له في تاريخ الحركة الوطنية ، ولم تكن سمعته الطيبة عند هذه الجماهير تعني الفوز المسبق في ظل النظام الإنتخابي القا~م فعدد الناخبين (في الجزائر العاصمة)لم يكن ليعكس الأهمية العددية للجماهير المسلمة والمجندة من قبل التشكيلة الوطنية

ولم يكن للسكان المسلمين بمدينة الجزائروالذين يقدربعددهم حوالي 120 شخص تقريبا، سوى 3163 ناخبا،فكانت الإنتخابات البلدية بذلك فرصة مناسبة لحزب اللشعب الجزائري كي يشارك ويتدرب على الحملة الإنتخابية ولم تكن هذه الحملة مثل الحملات السابقة، حيث دعاية المرشحين الحاضرين تجاوزت إطار الشؤون البلدية، لتمتد ‘لى شرح المواقف السياسية من كبريات المشاكل الراهنة ،، وقد كانت هناك ثلاث قوائم في مواجهة قائمة حزب الشعب وهم :

1 – القائمة الجمهورية للمساواة السياسية والإجتماعية

2 – قائمة الوحدة الشعبية (الحزبب الشيوعي الجزائريA. P.C)

3 – قائمة الوئام والوحدة [1]

وقد أنتهت هذه الحملة بالتعادل في الأصوات وقد فازت بها قائمة الوحدةة الشعبية (الحزبب الشيوعي الجزائريA. P.C) ممتقدمة "الأعيان " و المثقفين أما حزب الشعب الجزائري اللذي لم تكن له

[1] أحمد ممساس : المصدر السابق ، ص 142

تجربة من قبل فإنه لم يكن ينتظر تعيين مناضلين في المقدمة خصصوصا أن عدد كبير من هؤلاء المناضلين والمتعاطفين لم يكونو مسجلين في القوائم الإنتخابية (من ببين 3163 ناحبا ،، لم يشارك إلا2188 في عملية التصويت وهو ما يمثل نسبة 69 % موزعة كالآتي القائمة الجممهورية :550، قائمة الوحدة الششعبية :700 ، قائمة حزب الشعب : 210 [1]

وخلال الدور الثاني 4 جويلية 1937 انتخبت قائمة الوحدة الشعبية التي كانت مدعمة بإ تلاف الإصلاحيين وقد حصدت 105 صوت كما حازت قائمة تيار المثقفون على 870 وقائمة حزب الشعب الجزائري، على 320 صوت وأضافت 110 صوت عن الدور الأول وقد فهم الشيوعيين أن نجاحهمم مهدد بأن يكون مؤقتا أمام حزب الشعب الجزائري[2]

وفى يونيو 1945أجريت الإنتخابات البلدية ، حيث كانت الأحزاب الوطنية تمتاز بالتنوع ولكن رغم المضايقات تمكن حزب البيان من الأحصول على أربعة مقاعد من سبعة اثنين في عمالة قسنطينة

وهما :الأول مصطفاوي والثاني ابن خلدون وواحد في عمالة قسنطينة وهو سعدان وواحد في عمالة وهران وهو محداد وتحصل حزب البيان في الدرجة الثانية على 385 صوت ،هذا دليل على أن الناخبين الكبار ولو كانو من نزعة معتدلة يصوتون على الوطنيين وهذا يدل على الوعي الوطني الذي بلغه الشعب الجزائري[3]

وفي هذه الانتخابات قاطع كثير من منتخبي الهيئة الإنتخابية الأولى الصندوق وكانت نسبهم حوالي 50 % تقريبا في قسنطينة ، 37 % في عنابة و35 % في مدينة الجزائر وقد شارك الإشتراكيون والشيوعيون في هذه الإنتخابات لذالك تحصلت على أكثر من نصف أصوات الناخبين ونجحت بالفوزفي

---

[1] حمد مهساس : المصدر نفسه ،، ص 143

[2] أحمد مهساس :المصدر السابق ، ص 144

[3] فرحات عباس ليل الإستعمار، المصدر السابق ، ص ص 186- 187

بلديات عديدة منها الجزائر ووهران[1]

و كانت انتخابات 1947 من الإنتخابات التي قام بها الجزائريون ضد فرنسا والتي فاز فيها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية رغم الضغط الإداري، حيث فاز العرب في مائة وعشرون بلدية بما فيها بلديات كبيرة ولكن ضعف في بعض المدن الهامة مثل سيدي بلعباس وخنشلة حيث لم يتمكن الحزب من تقديم مرشحين فيها[2]

وفي الأخير نستنتج أن زعماء الحركة الوطنية قد خيبت آمالهم في هذه الإنتخابات حيث أنهم كانو يعتقدون بأنها ستحقق لهم الإستقلال فقد كانت منبر حزب الشعب للدفاع عن مطالبه السياسية

---

[1] شارل روبير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ،ص ص ، 956- 957

[2] يحيى بوعزيز: الاتجاه اليمني ،السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات الشعب الجزائري 1830- 1954 ، طبعة خاصة دار هومة ، الجزائر ،2013 ، ص 38

المبحث الثاني : تمثيل المسلمين في مجالس العمالات

سعى الأهالي الجزائريين للمشاركة لتمثيل في مجلس العمالات إلى جانب الأوروبين.

حيث سمحت الإدارة الفرنسية بموجب مرسوم 23 سبتمبر 1875يوجد مستشارين مسلمين داخل هذه المجالس رغم اعتراض الأعضاء الأوروبيين، حيث جاء هذا المرسوم ليؤكدعلى سيطرة الأوروبيين على هذه المؤسسات ذات طابع الإستعماري وقد وضعوا شروط لإختيار هؤلاء المسلمين كما أن المستوطنين حاولوا جاهدين الضغط على الإدارة الفرنسية من أجل إبعاد الجزائريين المسلمين المجالس 1 وقد كان تمثل المسلمين في هذه المجالس قوي للأقلية الأوروبية بينما كان هناك تمثيل محدود للأغلبية من المسلمين2

فئات المسلمين ذات العقارات الكبير:

حيث ركزت الإدارة الاستعمارية في البداية على مجموعة من فئات المسلمة ذات العقارات الكبيرة والمحافظة على مجدها لعسكري منذ الوجود العثمانى في الجزائر، حيث قامت بإختيا تمثيل العائلات المخزن السابقة ولعمالة وهران بشكل واسع داخل المجلس داخل المجلس العام مثل عائلته الجنرال مصطفى بن إسماعيل ولد مزاري وأخوه بن عروبة وأولاد قاض بفرندة وبالحضر بالحضري من أولا قليتة بغليزان والونشريس وأعضاء قبائل الدوائر مثل : محمد بن داود وأخوه عبد القادر والحاج بن ضيف أغا مستغانم أما بعمالة قسنطينة فركزت على عائلة المقراني بعدما تحصلت على ممتلاكاته بالإعتماد على عائلته وعائلة بن صيام وبن غنا حيث إحتفظت هذه العائلات بمكانتها العسكرية والإجتماعية الهامة داخل مؤسسات المجتمع الأهلي 3

بليل محمد : المجالس العامة للعملات فى الجزئروقضايا الجزائريين مابين (1947 – 1954) المرجع السابق ص 97[1]

بليل محمد : التعليمية في مداولات المجالس العامة بالجزائر مابين (1945 – 1954) جامعة تيارت ص 52[2]

بليل محمد : المجالس العامة للعملات المرجع السابق، ص 52[3]

وفي نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 واقف مرسوم 17 أفريل 1889 المعدل يأمرية 23 نوفمبر 1944 الخاصة بتطبيق القانون الفرنسي على الأقاليم الشمالية حيث قامت الإدارة الفرنسية بمصادرة الأراضي واعتقال أبنائها وتهديم المؤسسات المحلية المحلية للمسلمين وإعطاء مكانة لفرض القوانين على القضاء الإسلامي .

2/ التوجه نحو المجتمع الريفي : وبعد ذلك توجهت الإدارة الاستعمارية نحو المجتمع الجزائري الريفي وذلك من أجل كسب ود العائلات الريفية الكبرى التى استفادت من العقارات الكبرى من خلال قوانين نزع الملكية من المسلمين ومصادرتها

3/ الإهتمام بالملاك الزراعيين : وكما أهتمت الإدارة الفرنسية في مرحلة ثانية على فئة الملاك الزراعيين الذين يستغيدون من مزاياالإدارة الاستعمارية بـتمثيل أصحاب الملكيات الزراعية الكبرى داخل هذه المجالس العامة للعمالات وذلك من خلال الإنتحابات على إثر مرسوم 24 سبتمبر 19 08 وإصلاحات جونار وقف مرسوم 6 فيفري 1919 إلى غاية أمرية مارس 1944 حيث ظل هؤلاء يمثلون الريف الجزائري من خلال إنتخابهم من قبل مستشارين بالبلديات المختلطة أو رؤساء لجان البلديات الأهلية 1 حيث ارتفعت نسبة التمثيل الجزائري من 20 % إلى 33 % في المجالس العامة للعملات أي ارتفع عدد الممثلين المسلمين من 18 في عام 1914 إلى 29 في عام 1919 فحيث أن الأوربيين المستوطنين قد إحتفظو بعددهم الكبير وهو 87 ومنه فإن عدد أعضاء المجالس العامة قد ارتفع من 105 (87 للأروبيين و 18 للجزائريين المسلمين) هذا في عام 1914 أما في عام 1919 فأصبح يضم 116 عضو(87 للأروبيين و 29 للجزائريين المسلمين).[2]

---

[1]. بليل محمد : المجالس العامة للعملات ، المرجع السابق ، 98 .

[2] د. عمار بوحوش : المرجع السابق ص ص 215 – 216

– ونصت مواد المراسيم الخاصة بالمجالس العامة للعمالات على منع أي تمثيل سياسي معارض لها داخل هذه المجالس كما منعت أيضا أي مناقشات سياسية للعمالات في الجزائر و سمحت فقط بمناقشة القضايا العامة وعن تـزكيةأعضاء المجالس العامة منذ سنة1923 إلى 1951 نجد أن هذه الفئة مند سنة 1909 وذلك من خلال ملاك زراعيين من خمسة ملاك سنة 1930 إلى 12 ملاك سنة 19 51 أما بعمالة وهرا ن فكان عددهم معدومًا سنة 1909 ليرتفع سنة 1923إلى 6 ملاك وإلى 13 ملاك سنة 1951 أما بعمالة قسطنية فـكان عددهم ملاك 1سنة 1909 إلى 06 ملاك سنة 1923و 12ملاك سنة 1951 وعليه فإن هذه الفئة الاجتماعية لماليكي العقارات الزراعية تطورت بشكل سريع وظلت تمثل العمود الرئيسي الذي تعتمد عليه الإدارة الإستعمارية من أجل تمثيل المسلمين داخل المجالس العامة للعمالات[1]

كما اعتمدت أيضاعلى على قلة التجار الكبار الذين أرتفع عددهم من عضو 1 سنة 1923 بعمالة الجزائرإلى عضوين عام 1951 كذلك على قطاع القضاء االاسلامي من خلال ابرز قياداته القضاة الأكليين وذلك للعلم الإدارة الفرنسية بأهمية هؤلاء القضاة داخل المجتمع المسلم حيث ارتفعت نسبهم تدريجيا لكن بشكل محدود، إضافة إلى بعض الفئات المهنية للمعلمين والمهن الحرة مثل المحامون والاطباء والصيادلة لكن بشكل جد محدود [2]

---

[1] بليل محمد : المجالس العامة للعملات ، المرجع السابق ، ص ص ،98 – 99

[2] المرجع السابق ، ص ص 99 – 100

وتتكون الهيئة الانتخابية لمجالس العمالات من : أعضاء المجالس البلدية من أهالي ونواب شيوخ البلدية الأهليين وبما أن هؤلاء الأخيرين هم كلهم موظفون تابعون مباشرة لعامل العمالة ويمثلون الأغلبية في الدوايا الإنتخابية الجزائرية فإن مرشح الإدارة يكون هو شخص المؤكد نجاحه وفوزه وهذا ما يبين لنا في الواقع حيث أن 9 أعشار من أعضاء مجالس العملات وأعضاء المندوبيات المالية من الأهالي هم من موظفين وبالتالي فهم في وضعية التبعية الكاملة للإدارة وفي الواقع فإن أعضاء مجالس العملات هم من الأهالي كما كان شأنهم فى الحاضر ممثلون معينون من طرف السلطة الإدارية[1]

5/ تعيين الموالين الإدارة الاستعمارية :وقد إهتمت الإدارة الاستعمارية قبل 1947 على وتعيين الموالين للإدارة الاستعمارية لعائلات عقارية كبيرة خدمت فرنسا من أ همها عائلات بن جلول باي العقون بعمالة قسنطينة وعائلات بني صيام بعمالة الجزائر حيث تعد من بين عائلات الإقطاعية التي عاشت في المدن غير انها مالكة لعقارات زراعية كبرى بعمالة وعائلة سايح بأرنيوفيل وعائلات الابراهيمي وإبن علي وإسماعيل بإقليم عمالة الجزائر وعائلات بن تشتوف وأرباح بإقليم قستنطنية وعائلات بن شيحة وبلحميتي بعمالة وهران كما ركزت علأى العائلات الدينية المرابطة مثل : عائلة مبارك بن قليعة وشتوف بمعسكر وغلام الله تيارت وغيرها[2]

وقد إرتفع عدد الممثلين بشكل محسوس بوصول بعض المتأثرين بأفكار سياسية وطنية ودينية وإدماجية و في نهاية العشرينات من القرن العشرين شكل المسلمون المنتخبون بالمجالس المحلية هيئة تسمى بفدرالية المنتخبين المسلمين العاملات الثلاث تعبر عن انشغلاتهم حيث تعد أول تكتل سياسي للمسلمين داخل مجالس المنتخبة حيث أصبح لها صدى بعد إحتفالات فرنسية المئوية

جمال قتان : تصوص سياسية جزائرية في القرن 19 1830 – 1914 د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2009 ص ص 285– 286[1]

بليل محمد: المجالس العامة للعمالات ، المرجع السابق ، ص 100[2]

ومن أبرز زعمائها

إسم الزعيم
1 – بن جلول
2 – سعدان
3 – لخضاري
4 – فرحات عباس
5 – والمحامي عبد السلام

وأول إنتخابات أهلية محلية لعام 1937 الخاصة بمجالس العامة بمشاركة حزب الشعب الجزائري PPA حيث تم ترشيح المناضل معروف بومدين كما شارك أيضا الحزب الشيوعي بقوائم الهيئة الثانية بمرشحين منهم : قدور بلقاسم و بوشاقورسيدي بلعباس ونعاس من بني صاف حيث أعتبرت هذه الإنتخابات ذات أهمية كبيرة عند السلمين الجزائريين، فقد قبلت الإدارة الاستعمارية مشاركة الأحزاب المسلمة والأوروبية لقوائم من المرشحين المسلمين الذين سيدافعون لصالح قضايا الجزائريين1

حيث النتائج مثلما كان يأمل المسلمون والأروبيين الميؤيدين لبعض قضايا المسلمين كإ شتراكيين وشيوعيين ،وقد إزدادت إهتمامات المسلمين بالتواجد السياسي داخل المجالس العامة محاولة طرح أفكارها وإنشغالاتها حيث تم تسجيل تواجد وجوه وطنية غير معلنة تحث أسماء أحزاب عديدة أهمها حزب الشعب الجزائري المنحل وحركة أحباب البيان وتنامي قوة اليسار الفرنسي المدعم بعناصر المسلمة

[1] بليل محمد : المرجع السايق ص ، 107

بعمالة قسنطينة والتي تواجدت بهيئاتها الثانية منتخبين من حزب الشيوعي الجزائري و4 منتخبين مناصري حركة أحباب البيان و3 إشتراكيين إضافة إلى بعض الوجوه المأثورة إجتماعيا وثقافيا كمعلمين أمثال لقاني واملحاين والموثق فارس عبد الرحمان بعمالة الجزائر وأحد الإشتراكيين بمجلس عمالة وهران[1]

وفي الأخير نستنتج أن الإدارة الفرنسية عملت على تعيين عناصر موالية لها منذ تأسيس المحالس العامة في الجزائر حيث إعتمدت على تركيبة إجتماعية وإقتصادية معروفى لدى المجتمع الجزائري كما أنها قامت بالقضاء على المعارضين لها خلال القرن 19 ،إضافة إلى أن القوانين الإنتخابية قللت من وصول عددكبير من المسلمين.

المبحث الثالث :تمثيل الجزائر بالمندوبيات المالية إستطاع عدد من االنخبة السياسيين الجزائريين الوصول إلى التمثيل في مجلس المندوبيات المالية بـصفة مندوبين ماليين عن الأهالي الجزائريين وقد أسست المندوبيات المالية بموجب مرسوم 23 أوت 1898 وقسمت المندوبيات المالية إلى ثلاث مندوبات مثلث كل واحدة فئة معينة وتشكلت الأولى من 24 عضوينتخيهم مباشرة الكولون بالإقتراع الفردي أساس ثمانية عن كل عمالة وتتكون المندوبية الثانية من 24 عضو كذلك يتم انتخابه مباشرة بإقتراع الفردي على أساس 8 عن كل عمالة من طرف دافعي الضرائب من غيرالمستوطنين المسجلين في سجلات مصالح الضرائب المباشرة أوالضرائب الأخرى أما الفئة الثالثة فتتكون من 21أهلي مسلم منهم 9 مندوبين من مناطق المدينة منتخبون باقتراع الفردي على أساس ثلاثةعن كل عمالة من قبل المستشارين البلدين الأهالي وفي البلديات الكاملة الصلاحيات ومن قبل الأعضاء الأهالى للجان البلدية المختلطة و6 مندوبين عن أهالى في أقاليم تحت القيادة على أساس 2 عن كل عمالة يعينهم الحاكم العام على أساس إقتراح لثلاث قوائم يقدمها الجنرالات قادة النواحي الثلاث وستة مندوبين قبائل يتم انتخابهم من خلال الإقتراع قادة الجماعات.[2] فهذا يعد ظلمًا في حق المسلمين الجزائريين حيث جعلو

---

[1] بليل محمد : المرجع السابق، ص ص 107 -108

[2] د بودلاعة رياض : المرجع السابق ص ص 63 - 64

القسم الثالث لأهالي المسلمين أقلهم عدد من الاقسام الأخرى وكل قسم من الأقسام

يتفاوض على حدى ثم تجتمع الأقسام كلها في جلسة المصادقة على الميزانية1

حيث يمثل في المندوبيات المالية 69 عضو وضع على دمتهم 21 مقعد : (15) منها المندوبين العرب والقبائل المنتخبين و6 مقاعد للأعوان المعينين من قبل الوالي العام مندوبين عن مناطق الحكم العسكري فالأهالي ليس لهم تمثيل فعلي و مفيد في المجالس المحلية فإن المنتخبين المسلمين يمثلون في كل مكان أقلية ضئيلة لا يمكن لها التأثير جديًا في الاقتراع 2

وعند إنتخابات الوفود المالية في 1 جانفي 1935 كان من مطالب ابن جلول إلغاء قانون الأهالي وقانون الغابات وبالمساواة في الخدمة العسكرية 3

فأحدثت هذه الانتخابات تحولات عميقة في المجتمع الجزائري وشارك الأهالي في الانتخابات المحلية عام 1935 وذلك من أجل إثبات أنفسهم فشاركو في انتخاب رئيس البلدية والنواب كما اشتركوا مع كل التيارات حيث صوت المستشارين الأهالي في الإنتخابات وقام الإصلاحيون لصالح الرديكيلين وفي جهات أخرى لصالح المعتدلين

و في الإنتخابات قدم الإصلاحيون 5 مرشحين 12 منصب ولم ينتخب إلا بنوزن وهو صناعي

والدكتور إبن جلول والمرشح الذي كان من الموالين للإدارة الإستعمارية وهو علي شريف وتحث رئاسة

رئيس البلدية وفي هذه الإنتخابات هاجم مسلحون قاعة الإنتخابات ومنع حوالي 600 ناخب من

التصويت وأعطت النتيجة 500 صوت لبن علي الشريف 5 صوت للدكتور حاج علي 4

---

[1] أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المصدراالسابق، ص ص 356 – 357

[2] جمال قنان: المرجع السابق ،ص ص 285 –286

[3] أبو القاسم سعد الله :المرجع السابق ،ص ، 68

[4] محفوظ قداش :المرجع السابق ،ج 1، ص 68

وقد نتج عن إصلاحات 1919 إرتفاع الهيئة الإنتخابية للمسلمين المكلفة بإنتخاب 18 منذوبا ماليا حيث : فتح هذا القانون للأمير خالد قبل 1913 التدخل في الإنتخابات المخصصة لانتخاب المندوبين الماليين فقد دعم أصدقائه ضد مرشح الإدارة الفرنسية "بن سيام" ، إلا أن الأمير خالد فشل في ذلك[1] وأثناء الإنتخابات عام 1922 إنهزم جميع المرشحين الذين كانوتحت لواء الأمير خالد وفي عملية تجديد نصف عدد المندوبين الماليين،وفي 1923 لتجديد النصف الآخر من المقاعد تميزت هذه الانتخابات بطابع شبه عادل حيث فاز مرشحي النظام والمصالحة الكاسح في الدور الأول، ووقف الحاكم العام أمام المندوبيات المالية في 14 ماي معجبا بما وقع[2] وفي 06أفريل 1923 أعلنت الإقدام أن الأمير خالد المرشح للدائرة الأولى بمدينة الجزائر قد تنازل عن للترشح وعن توقف صحيفته عن الصدور وفي 11 أبريل أكد الأمير خالد عن إنسحابه من الحياة السياسية [3]

وفي الأخير نستنتج أن تمثيل الجزائريين بمجالس المندوبيات المالية كان جد محدود أمام سيطرة الأوربيين الذين هيمنوا على المجالس المحلية ومنها مجلس المنذوبيات المالية .

---

[1] بسام العسيلي : الأمير خالد الهاشمي ، ط 2 ، دار النفائس ، بيروت ،1984 ص 100

[2] شارل روبير أ جيرون: تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق، 447

[3] شارل روبير أ جيرون: المرجع نفسه ، ص 461

المبحث الرابع : تمثيل الجزائريين بمجلس الجزائر

شارك أحزاب الحركة الوطنية في إنتخابات مجلس الجزائر كما شارك أيضا ممثلين من المستوطنين

وإن تنظيم فرنسا للإنتخابات ، جاء في أعقاب صدور القانون الأساسي للجزائر في 20سبتمبر 1947 ، وفي القانون الذي أعلن عن عدة إصلاحات منها إنشاء مجلس جزائري مكلف بالقيام الشؤون الخاصة بالجزائر ، بالتنسيق مع الحاكم العام ولكن إذا أمعنا النظر في محتويات القانون نجد أن الإدارة الفرنسية قد ميزت بين المعمرين الأوربيين الذين يمثلون أقلية السكان وبين الجزائريين وهم السكان الأصليين الذين يمثلون أغلبية السكان في بلادهم المحتل وذلك من خلال جعل هيئتين لدى المجلس ، الهيئة الأولى تتمثل في الأوربيين (الكولون) ويقدر عددهم ب 60 نائبا ، والهيئة الثانية تتمثل في الجزائريين وعددهم 60نائبا ، فـبالإضافة إلى عدم المساواة في التمثيل بين الجزائريين والأوربيين من حيث عدد السكان إلا أنهم كانو مهمشين في هذا المجلس ولا يأخد برأيهم أمام سيطرة النواب الأوروبيين حيث كانوالجزائريين يمثلون 10/9من مجموع سكان الجزائر[1]

حيث شارك في منتخبي الهيئة الثانية أطراف سياسية مختلفة كحركة إنتصارالحريات الديمقراطية ، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والحزب الشيوعي الجزائري ، وقد ساندت جمعية العلماء المسلمين الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .[2]

---

[1] أ ، جاكر لحسن ، إنتخابات المجلس الجزائري في معسكر 11 أفريل 1948 ، قسم التاريخ المركز الجامعي معسكر ،مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، العدد رقم 03،2008 ،ص 13

[2] سعد الله ، إنتخابات المجلس الجزائري 04 أفريل 1948 بتيارت جامعة ابن خلدون (تيارت) ،المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية ،مج ، ع ،جوان 2022 ،ص 48

وقد دعمت الحملة الإنتخابية للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من خلال الخطب والمنشورات حيث طلب مشاييخ جمعية العلماء المسلمين دعم هذا الحزب والأحزاب الأخرى للحركة الوطني .حيث كانت مقابلة بين مصالي الحاج والشيخ البشير الإبراهيمي في بوزريعة محل إقامته بمناسبة إنتخابات البلدية 1947 ، وقال فيها البشير الإبراهيمي في هذه المقابلة "أود أن تتحد كلمتكم في هذه الإنتخابات وأرجو أن لا تفوتوا الفرصة على النواب المسلمين المخلصين بإختلافكم فإن المعمرين قد وحدوا كلمتهم وقدمو قائمة واحدة بأسماء مرشحيهم وراحوا يثرن دعايتهم متحدين فيجدر بكم أن تفعلو مثلهم ولاتنازعوا فتفشلوا وتضيع جهودكم ويفوز أعدؤكم "[1]

وكان من المفروض أن تقام الإنتخابات البرلمانية في الجزائر يوم 15 جانفي 1948 لكن تم تأجيلها إلى أن جاء الحاكم العام نايجلان يوم 11 فيفري 1948 البارع في التزوير وتقرر إجراء هذه الإنتحابات يوم 04 أفريل 1948 [2]

لم يتم توزيع مجموع بطاقات الناخبين في المراكز أين ينشط أحزاب الحركة الوطنية قبل يوم الإنتخاب (التصويت) كما تم منع حركة إنتصار الحريات الديمقراطية من القيام بالإجتماعات العمومية وكذلك حجز دفاتر البرنامج الإنتخابي [3]

لم يكن كبار المستوطنين راضيين عن تحقيق حزب حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية فوز في إنتخابات المجلس الجزائري الذي كان مقرر يوم 14 أفريل 1948 بالرغم من أن صلاحيات المجلس الوطني كانت تخص مناقشة الميزانية فقط ، وذلك لأن وجود نواب وطنيين في المجلس الجزائري رغم

---

[1] سعد الله ، المرجع السابق ، ص 48

[2] بينامين سطورا : مصالي الحاج 1898 – 1974 رائد الوطنية الجزائرية د ط ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 1997 ، ص 196

[3] محفوظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939 –1951)تر: محمد بن البار ، ج2 ،شركة الأمة الجزائر ،2011 ، ص 1137

كونهم منتخبين من الدرجة الثانية كان يسبب القلق في نفوس المستوطنين ، فهم لم يكونوا قابلين بأن يواجهو المعارضة الشرعية المتكونة من منتخبين وطنيين شجعان يدافعون عن طموحات شعبهم ، هذا ما دفع بالحاكم العام "مارسيل أدمون نايجلان" إلى تزوير الإنتخابات لكي لايسمح لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية الفوز فيها مثلما حدث عام 1947 أوأن لا تترك له حرية إلقاء نقله السياسي على البرلمان1 . حيث ألقيت مسؤولية تنظيم الإنتخابات الأولى للمجلس الجزائري على عاتق الحاكم العام نايجلان الذي بدل كل مابوسعه في إبعاد الخطر على المستوطنين بإستعمال أساليب التزوير التي أصبحت مضربا لمثل وقد أقيمت هذه الإنتخابات يوم 04 و11 أفريل 1948 وقد تميزت بالغلو والشطط والتجاوزات التي لم يسبق لها مثيل حتى ذلك الوقت

حيث ألقى الحاكم العام نايجلان خطابا مليئا بالتهديد والوعيد وتعليق صحيفة المغرب العربي الناطقة بإسم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، بعد أن كانت تصدر بوثيرة شهرية وكانت مدوجة اللغة ، وكذلك حملة مداهمات وتفتيش في الأوساط الوطنية واعتقال 39 مرشحا من أصل 59 تابعين لهذه الحركة وكذلك مئات المناضلين وحظر الإدلاء بالتصريحات في الساحات العمومية وإجراء مناورات عسكرية في منطقة القبائل الصغرى لإلقاء الفزع والرعب في قلوب السكان 2.

تم تشكيل مكاتب الإنتخاب بشكل تعسفي ، حيث تم طرد منتخبي حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في كثير من الحالات وإنعدام أوراق التصويت بإسم الحركة وذلك بحشو صناديق التصويت بشكل مسبق وتزوير نتائج الإقتراع 3 وإطلاق النار من قبل قوات الدرك على الناخبين المكابدين في العديد

يوسف بن خدة : جدور أول نوفمبر 1954 ،تر : مسعود حاج مسعود ، ط2 ،دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، المحمدية الجزائر ،2012،ص 167[1]

يوسف بن خدة ،المصدر السابق ، ص 168[2]

يوسف بن خدة :المصدر السابق ، ص 3168

من المدن ، وقد تسببت هذه الإستفزازات في مقتل عشرة جزائريين وجرح حوالي مائة وإعتقال العديد من المناضلين ، ومن المعروف أن كلتا القائمتين الإنتخابيتين تتوفران على 60 مقعد في المجلس، وقد ترتب عن النتائج الرسمية المزورة ، فيما يتعلق بقائمة الدرجة الثانية الخاصة بالجزائريين فوز 9 من مرشحي حركة الحريات الديمقراطية وفي جلسة إفتتاح المجلس الجزائري يوم 21 ماي 1948 ، لم يتمكن من حضور تلك الجلسة سوى أربعة من منتخبي الحركة وهم أحمد بودة ،ومصطفى فروخي ، شقي مصطفاوي، وبلهادي لمين. وأما الخمسة الباقون فكانو في السجن رغم إعلان فوزهم في الإنتخابات و هم : بوعلام باقي ، موسى بلكروعة ،الحاج محمد شرشالي ، مبارك جيلاني ، والعربي دماغ العتروس .

أما في صفوف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلم يتمكن من المرور سوى سبعة مرشحين وهم : فرحات عباس والدكتور عبد السلام بن خليل ، قادة بوطارين ،أحمد فرنسيس ، قدور ساطور ، بن حاج سعيد الشريف ويوسف بن عبيد ، أما في القائمة الإنتخابية من الدرجة الأولى حيث كان التزوير من رابع 1المستحيلات فقد فاز مرشح شيوعي واحد في سيدي بلعباس إسمه "روني جوستاربو" وبهذه الكيفية يتضح جليا أن المعارضة قد تم تقليصها إلى 17 عضو من مجموع 120 عضو في المجلس الجزائري 2.

وقد كان من نتائج إنتخابات المجلس الجزائري من 4 إلى 11 أفريل 1948 ، وجود ممثلين معروفين وأخرين غير معروفين في النضال بالنسبة للحركة الوطنية ، أما الموالين للإدارة الإستعمارية فأسماءهم معروفة بالنسبة لهم وقد ساعدتهم في الإنتخابات من ناحية التمويل وكذا الدعم والدعاية ، والتضييق على الإستقلاليين لمساعدتهم بالتزوير وتكثيف المراقبة .

حيث كان لعمالة قسنطينة 24 ممثلا وعمالة وهران 14 ممثلا وعمالة الجزائر 17 ممثلا ، أما منطقة

---

1 المصدر نفسه ، ص169

2 المصدر نفسه ، ص170

الجنوب فضمت 5 ممثلين وسوف نعطي معلومات حول قائمة الممثلين [1]

1 – عمالة الجزائر[2]

إ سم ولقب الممثل	جهة التمثيل	الإنتماء السياسي
1–شرشال محمد	◆ –قليعة	◆ حركةانتصارالحريات الديمقراطية
2–بود أحمد	◆ –الدار البيضاء	◆ حركةانتصارالحريات الديمقراطية
3–سعودي أحمد	◆ البليدة	◆ مستقل
4–بوشناقة محمد	◆ المدية	◆ مستقل
5– فارس عبد الرحمان	◆ قصر البخاري	◆ إشتراكي مستقل
6–فروخي مصطفى	◆ مليانة	◆ حركةانتصارالحريات الديمقراطية
7–فرحات بلقاسم	◆ تيسمسيلت	◆ مستقل
8–سايح عبد الفادر	◆ الشلف	◆ مستقل
9––سايح عبد الفاهم	◆ تنس	◆ مستقل
10–قاسمي حاج عبد القادر	◆ بوسعادة	◆ مستقل
11–بن تونس مناد	◆ عين بسام	◆ مستقل
12–براهيمي لخضر	◆ بئر أغياو	◆ ممستقل
13–عراب وجلان	◆ عين لحمام	◆ جمهوري مستقل
14سي سهيلي سيد أحمدعوضبن	◆ ذراع الميزان	◆ مستقل
15–أيت علي محمد عوض –بن بلعيد	◆ تيزي وزو	◆ مستقبل
16–خيار سيد محند	◆ الأربعاء	◆ مستقل
17–حسان أحمد	◆ نايت ايرثن	◆ مستقل

ليلى حمري : الجمعية العامة الجزائرية وقضايا الجزائريين ، ابراهيم مهدي ، أطروحة مقدمة نيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة وهران أحمد بن بلة،2014– 2015[1]

2 المرجع السابق

- عمالة قسنطينة 1:

إ سم ولقب الممثل	جهة التمثيل	الإنتماء السياسي
1-شوقي مصطفى	◆ قسنطينة	حركةانتصارالحريات الديمقراطية
2-مبارك دجيلاني	◆ عين مليلة	حركةانتصارالحريات الديمقراطية
3-بلهادي محي الدين	◆ الخروب	حركةانتصارالحريات الديمقراطية
4-هواس حربي	◆ عزابة	مستقل
5- موسى بولخروة	◆ سكيكدة	حركةانتصارالحريات الديمقراطية
6-دماغ العتروس العربي	◆ ميلة	حركةانتصارالحريات الديمقراطية
7-إبراهيم جمعاوي	◆ عنابة	مستقل
8-إسماعيل خداري	◆ قالمة	الإتحاد الفرنسي
9--عمارة بلقويدر	◆ سوق أهراس	مستقل
10-بن عبدو الحاج محانة	◆ عين البيضاء	◆ مستقل
11-محمد لخضر ديوني	◆ تبسة	◆ مستقل
12-شعلال أيت عمار	◆ شلغوم العيد	◆ مستقل
13-عبد القادر بقراق	◆ خنشلة	◆ مستقل
14عبد السلام بن خليل	◆ باتنة	◆ الإتحاد الديمقراطي للبيان
15-علي قاضي	◆ مروانة	◆ الإتحاد الديمقراطي للبيان
16-محمد تباني	◆ بسكرة	◆ مستقل
17-عبد الباقي بن قارة	◆ العلمة	◆ الإتحاد الديمقراطي للبيان
18-عباس فرحات	◆ سطيف	◆ الإتحاد الديمقراطي للبيان
19- لاودي منية	◆ جيجل	◆ الإتحاد الديمقراطي للبيان
20- يوسف بن عبيد	◆ واد عمي	◆ مستقل
21- سايح مصباح	◆ اقبو	◆ الإتحاد الديمقراطي للبيان
22- الطاهر عكروف	◆ برج بوعريريج	◆ مستقل
23- عيسى بن سلام	◆ ميلة	◆ مستقل
24 - محمد يحي	◆ بجاية	◆ الإتحاد الديمقراطي للبيان

[1] ليلى حمري : المرجع السابق، ص ص 100- 101

مقاطعة وهران[1]

إ سم ولقب الممثل	جهة التمثيل	الإنتماء السياسي
1-علي شكال	◆ معسكر	◆ مستقل
2-عدة شنوف	◆ المحمدية	◆ مستقل
3-قادة بوطارن	◆ تيارت	◆ الإتحاد الديمقراطي للبيان
4-أحمد فرانسيس	◆ عمي موسى	◆ الإتحاد الديمقراطي للبيان
5- عدة غافوسة	◆ مستغانم	◆ مستقل
6-غلام الله طاهرات	◆ غيليزان	◆ مستقل
7-أحمد بن حليمة	◆ سيق	◆ مستقل
8-الحاج عبد القادر شرقي	◆ وهران	◆ لإتحاد الفرنسي الوطني
9--بلعربي بن قادة	◆ سيدي بلعباس	◆ مستقل
10-بعلي صاري	◆ تلمسان	◆ مستقل
11-عبد القادر بن سالم	◆ مغنية	◆ مستقل
12-حبيب بن عفان	◆ تلاغ	◆ مستقل
13-محمد ولد الشريف بوضربة	◆ سعيدة	◆ مستقل
14عدة محي الدين	◆ سوقر	◆ مستقل

إقليم الجنوب

إ سم ولقب الممثل	جهة التمثيل	الإنتماء السياسي
1-بوعلام بكري	◆ عين االصفراء	◆ حركةانتصارالحريات الديمقراطية
2-عمار بن سي محمد لطربش	◆ الجلفة	◆ مستقل
3-ابراهيم بن عمارشيخ بيوض	◆ غرداية	◆ إصلاحي ديمقراطي
4-محمد بلحاج بن قانة	◆ بسكرة	◆ مستقل فيدرالي
5- سيد أحمد تيجاني	◆ ورقلة	◆ مستقل

[1] ليلى حمري : المرجع نفسه، ص ص 100- 101

حيث نجد أنه من أصل 60 مثلا ننتخب يمثلون الهيئة الإنتخابيةالثانية يوجد منهم 17 ممثل له إنتماء سيا سي وطني أما 43 ممثل الآخرين فهم من الموالين لـلإدارة الاستعمارية. تختلف أهدافهم الثقافية ، حيث أن أغلب هؤلاء لهم مناصب إداريۃ لدى الإدارة لهذا ساندتهم الإدارة الاستعمارية إدارية ليفوزوا في هذه الانتخابات في حين أن الإستقلالين لم تحصلوا سوى على 30% في هذا المجلس.[1]

و في الأخير نستنتج أن انتخابات مجلس الجزائر شهدت مشاركة كل أحزاب الحركة الوطنية ، حيث جاءت هذه الانتخابات في أعقاب صدور القانون الأساسي 1947 غير أن هذه الـإنتخابات عرفت تدليس وتزييف من قبل الحاكم العام نايجلان الذي قلب الأمور الصالح المستوطنين الأوروبين .

[1] ليلى حمري: المرجع السابق ، ص ص 100 – 101

المبحث الخامس :تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي

وقد إستغل المعمرون الثورة التي حدثت عام 1848 و طالبوا بـإدماج الجزائر مع فرنسا واعطائهم مقاعد في البرلمان الجديد وقت تحقق مقاعد ذلك بعد صدور قانون 4 نوفـمبر 1848 ، والتي نصت مادته 109 على أن الجزائرأرضا فرنسية مما زاد في صعوبة معيشة الذين أصبحوا مهمشين في ظ ل هيمنة المعمرين على مختلف المجالات وكذا بعد موافقة نابليون الثالث لهم. على حق إدارة الجزائربأنفسه م1وقد شكلت فكرة التمثيل البرلماني للمسلمين الجزائريين حيزا كبيرا من انشغالاتهم لما لها من أهمية كبيرة في إعطاء مصداقية للاهالي في تمثيل أنفسم وذلك للمطالبة بحقوقهم والدفاع عن مصالحهم مباشرة بمراكز صنع القرار الفرنسى 2

وبموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870 تحولت المقاطعات الـثلاثإلى عمالات تضم كل واحدة من يتولاها المحافظ مباشرة وأرضا عسكرية على رأسها ضابط عام تابع للمحافظ وقد أخذت مساحة الأراضي العسكرية تتقلص إلى غاية إلغائها سنة 1923 غير أن هذه العمالات الشاسعة حددت بقانون 2 4 ديسمبر 1902 الذي خلق أراضي الجنوب وإبتداءا من هذه السنة إلى غاية 1956يمكن أن نميز الجزائر الشمالية والتي سمت إلى ثلاث مقاطعات الجزائر ووهران وقسنطينة وكانت الجزائر الجنوبية مقسمة إلى أربعة أقسام وهي غرداية وعين الصفراء وتقرت والواحات وهذه الأخيرة وحدة إدارية منفصلة لها الشخصية القانونية وميزانية خاصة على رأس كل واحدة من هذه الأراضي الأربعة ضابط سامي معين مرسوم من الحاكم العام يقوم بصلاحيات محافظ تحت سلطة الحاكم العام3

وقد كانت هذه المقاطعات الثلاث تعاني من التهميش على مستوى الثمثيل البرلماني فلم يكن لهؤلاء

---

[1] بسام العسلي جهاد الشعب الجزائري ، ج3،د ط ، دار العزة والكرامة للكتاب ، وهران ، الجزائر ،2009 ، ص 636

[2] حكيم ابن الشيخ : دور الأمير في الحركة الوطنية الجزائرية مابين 1912–1936 ، مذكرة ماجيستر غير منشورة ، إشراف أ ،د يحياوي مسعود ، جامعة الجزائر ، 2001–2002ص 91

[3] د حمزي كمال : نواب عمالة قسنطينة بين 1946 –1954، مسالك ومواقف ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2أفكار وأفاق ، العدد 9 ،2017 ص 20

الجزائريين ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي[1]

تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي 1871 –1940[2]

الجمعية الوطنية 18/02/1 71		غرفة النواب 1940/1876					مجالس الشيوخ 1940/1876
قانون 1871/2/12		قانون 1/30 1875/1	قانون 04/8 1879/	قانون 0/22 1881/7	قانون 0/21 1927/7	قانون /20 1936/03	قانون 02/24 1875/
عمالة الجزائر	2	1	–	2	3	4	1
عمالة وهران	2	1	–	2	3	3	1
عمالة قسنطينة	2	1	–	2	3	3	1

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المقاعد في غرفـة النواب إرتفع من 6 إلى 9 أعضاء سنة 1927بمعنى 3 ممثلين في كل عمالة لكن بعد سنة 1936 إرتفع من 09 إلى 10 أعضاء حيث منح القانون الانتخابي20مارس 1936مقعدا إضافيا لمقاطعة الجزائر غير أن ذلك لم يحقق أماني الجزائريين التمثل في تحقيق تمثيل سياسي يتناسب مع أهميتها العددية[3]

وقد عرفت سنة مشاركة الأحزاب والمنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية في الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 رغم مناورات الإدارة الفرنسية في الجزائر إلا أنها تمكنتنت من أن ترسل أول ممثليها إلى البرلمان الفرنسي للتعبير عن آمال وتطلعات الشعب

---

[1] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ،1930–1945 ج1، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ص 489

[2] حمري كمال : المرجع السابق ، ص ص 20 21

[3] حمزي كمال: المرجع السابق، ص 21

الجزائري . حيث كان هناك قسمين انتخابيين لتمثيل الجزائر على الصعيد الفرنسي يمثل القسم الأول النواب الفرنسيين غير المسلمين وبعض الفئات من المسلمين ، في حين أن القسم الثاني يتمثل في النواب المسلمين فقط وينتخب القسمان النواب حسب الشروط الآتية :

– مرسوم 17 أوت 1945 المتخد تطبيقا لأمرية 17 أوت 1945

– قد حدد بالنسبة للمسلمين المشكلين للقسم الثاني انتخاب ثلاثة عشر ممثلا على غرار القسم الأول

– وقد أكد قانون 05 كتوبر 1946، ذلك الاجراء وقت إرتفع الممثلين في الجمعية الوطنية في كل من القسمين إلى خمسة عشر[1]

– مرسوم 8 نوفـبر 1946 ، المتخذ تطبيقا لقانون 31 أكتـوبر 1946 والذي اقترح تمثيل الجزائرفي مجلس الجمهورية بأربعة عشر مستشار بمعدل 7 لكل قسم مستوحى من مبدأ المساواة نفسه تحدد قوانين 27 اكتوبر 1946 ، 7 جانفي و4 ستمبر 1947و مرسوم 15 نوفبر1947 تمتيل الجزائر في جمعيةالإتحادالفرنسي [2]

– أجريت انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية في 10 –16 نوفمبر1946 و أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي إثرها أول حزب في فرنسا ب 28 % تأتي بعده الحركة الجمهورية الشعبية (PRM) تم الفرع الفرنسي للأممية العمالية(S F I O)ب 18% من الأصوات أي 183 نائب من الحزب الشيوعي أو القربين منه 167 من الحرية الجمهورية الشعبيةP،M،R) وتشكلت الحكومة الفرنسية تحت اسم تجمع اليسارRASSEMBLEMENT DES GAUCHES وانتخب غرفتي الجمعية الوطنية في 16 جانفي 1947 فانوس أوريول VINCENT AURIOL رئيس للجمهورية الذي عين بول راما ديي POUL RAMADER رئيسا للمجلس ، بينما أنتخب للجمعية الوطنية إدوارد هريو

---

[1] المرجع نفسه، ص 21

[2] حمزي كمال المرجع السابق، ص 21

رئيسا لها وقد ترتب عن تشريعات 10 نوفمبر 1946 النتائج الآتية 1

اليمين : 74 نائب منهم 38 PRL ،29 مستقلون ، 07 فلاحون
الوسط : 245 نائب منهم :162 MRP ، 43 راديكاليون ، 26 UDSR، 14 ما وراء البحر
اليسار : 284 نائب منهم 104 في الفرع الفرنسي للأممية العمالية ،166 في الحزب الشيوعي UDR1 4
مجموع :618 نائب

تحمس أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في بداية الأمر لفكرة الترشح الجزائري للبرلمان الفرنسي فأختار نخبة من أفضل أفراده المثقفة 2للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الذي تقرر في 2 جوان 1946الخاصة بالقسم الثاني 3 حيث سمح لهم قانون 5 اكتوبر 1946 بإنتخاب 15 عضو لتمثيلهم في البرلمان الفرنسي4

و قد تحصل حزب الإتحاد الديمقراطي على 11 مقعد من أصل 13 مقعد،وعارض حزب الشعب هذه الانتخابات ثم عدل عنها وترشح هو الآخر لخوض تجربة في ساحة البرلمان الفرنسي باسم جديد حركة أنصارالحريات الديمقراطية 5

---

[1] المرجع نفسه ، ص 22

[2] محمدالطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954 ،ط 1 ، دار البعث، قسنطينة 1985 ،ص 235

[3] نفيسة دويدة : تطور الفكرة الوطنية عند فرحات عباس،مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ إش أ د عمار بن سلطان، جامعة بوزريعة، 2005، ص58

[4] عمار بوحوش:المرجع السابق ،ص241

[5] محمدالطيب العلوي: المرجع السابق ،ص235

حيث فاز من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.من عمالة قسنطينة فرحات عباس ،و الهادى مصطفاوي،قدور ساطور،الحاج السعيد و باي العقون ، ومن عمالة وهران : عبد القادر محداد ، أحمد فرانسيس,وقادة هوتار وأما من عمالة الجزائرالدكتورسعدان، وبنقداش و آخر لم لم يذكر[1] وكان سبب مقاطعة حزب الشعب لهذه الانتخابات وذلك لأنها خطة في عدم الاعتراف بشرعية المؤسسات الفرنسية وقوانينها لكنه سرعان ما غير رأيه بعد فترة 2 و ترشح في.لانتخابات التشريعية التي كانت في 11/10 /1946 [3]،و بالرغم من تزوير الانتخاب[4] إلا أن الحزب تحصل على 15 مقعد في مقاطعة قسنطينة وهم الأمين دباغين ، مسعود بوقرة،دردور جمال وفي عمالة الجزائر : أحمد مزغنة،و محمد خيضر[5]، أما10المقاعد الأخرى فقد كانت للموالين للإدارة الفرنسية[6]

في الختام نستج أن تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي كان مقتصر على المستوطنين الأوروبين فقط بينما كان تمثيل الجزائريين محدود بمعدل ثلاثة عشرة و هي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع عدد السكان مما يجعلهم االقلية أمام ممثلي فرنسا في البرلمان

---

[1] نفيسة دويدة :المرجع السابق ،ص 58

[2] محمدالطيب العلوي: المرجع السابق ،ص 231

عزالدين معزة : فرحات عباس و لحبيب بورقيبة ، دراسة تاريخية ومقارنة فكرية ، أطروحة دكتوراة غير منشورة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إش :أ د عبد الكريم بوصفصاف جامعة منتوري قسنطينة 2009-2010 ، ص ص 275- 276

[3] يحي بوعزيز: الاتجاه اليمني في الحركة الوطنيةالجزائرية ، المرجع السابق ، ص 121

[4] محمد تقية : الثورة الجزائرية ترعبد السلام عزيزي، د ط دارالقصبة الجزائر 2010 ص 121

[5] إدريس خيضر:البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 -1962 ،ط3 وزارة المجاهدين، الجزائرد ت ، ص 389

الفصل الرابع : القضايا التي طرحها المسلمين الجزائريين بهذه المجالس

- المبحث الأول : القضايا المطروحة بمحلس البلدية .
- المبحث الثاني : القضايا المطروحة بمحلس العمالة .
- المبحث الثالث : القضايا المطروحة بمحلس المندوبات المالية.
- المبحث الرابع : القضايا المطروحة بمحلس الجزائر.
- المبحث الخامس :القضايا المطروحة بالبرلمان الفرنسي.

في هذ الفصل سنقوم بعرض مختلف القضايا والمسائل التي تطرق لها النواب المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس التمثيلية في الجزائر المستعمرة

المبحث الأول : القضايا المطروحة بمجلس البلديات بعد وصول الجزائريين لتمثيل في البلديات سعوا لعرض أفكارهم حيث قاموا بطرح مجموعة من القضايا التي طرحها المسلمين الجزائريين في مجلس البلديات نجد :

1 – المرأة وقضايا الأسرة :لاشك أن تبني الأفكار التحررية بخصوص المرأة لم تعيد نطاق الدعوة إلى تعليم المرأة ، ومنحها حقوق أكبر في العمل ،زالمساهمة الإجتماعية ، والإعتناء بأخلاقها وثقافتها وتخليصها من التقاليد البالية وعلى أقصى تقدير إشراكها بتحفظ في المجال السياسي ، كما تتعلق قضية المرأة بمسائل حساسة كمصير الأبناء اليتامى والغير الشرعيين والمحرفين القصر ، بالإضافة إلى المتشردين وماسحي الأحدية والذين يعملون في الحقول والمصانع بأجور قليلة جدارزالمعرضين منهم للأفات والأوبئة [1]

2 – قضية التنمية الشاملة :

بدأت محاولة التخلص الإقتصادي للجزائر مهمة جدا برنامج النخبة من خلال المطالبة بترقية مكانة الفلاحين المسلمين ، وذلك خاصة بعد الدخول المفاجئ للنظام الرأسمالي على المنظومة الجزائرية مع مجيء الإستعمار أصطدم منذ البداية بالنظام السائد من قبل ، والذي جمع بين النظام الإقطاعي للحكام الأتراك وانظام العشائري التقليدي (Mode de production tributair) لدى الجزائريين ، لدى سرعان ماتفكك هذا الأخير ،وأضمحل الأول بعد سقوط الدولة العثمانية بالجزائر وتمكنت الرأسمالية الفرنسية التي لم تنضج تجربتها في المستعمرات كفاية مقارنة بنظيرتها الإنجليزية من إستحداث مؤسسات وتنظيمات أجنبية .[2]وفي الأخير نستنتج أن الممثلين الجزائريين في مجلس البلديات استطاعوا

---

[1] د .نفيسة دويدة : التخبة الجزائرية مسار وأفكار المرجع السابق ، ص ص148 – 149

[2] د .نفيسة دويدة : التخبة الجزائرية مسار وأفكار المرجع السابق ، ص ص149 – 150

عرض أفكارهم بطرح قضايا مختلفة تخدم مصالح الجزائريين وتحسن أوضاعهم .

المبحث الثاني : القضايا المطروحة بمجلس العمالات: تطرق ممثلي مجلس العمالات وموضوعات مختلفة داخل هذه المجالس التمثيلية .ومن بين هذه القضايا نذكر:

القضايا الإقتصادية :

أ – المسألة الزراعية : لقد كان هناك تشابه في القضايا التي طرحها الجزائريين في عملات الثلاثة في موضوع المسألة الزراعية في الجزائر وذلك لأنها تأثرت بنفس العوامل الطبيعية والبشرية ، حيث نجد تدخلات أعضاء المجالس في موضوع المحاصيل الزراعية إهتم بموضوع .

– الحبوب : حيث شكل هذا الأمر تدخلات كبيرة من أعضاء المجالس العامة للعملات وهذا لأهميتها الغدائية لسكان المسلمين ودورها التجاري للجزائر والمعمرين المتريول 1حيث نجد مجلس عمالة قسنطينة تطرق إلى هذا المشكل يعود إلى النمو الديمغرافي للجزائريين المسلمين والعوامل الطبيعية والبشرية المتحكمة في الإنتاج الزراعي وأوضاع الفلاحين المسلمين ومايملكه المعمرون والإختلاف بين إنتاج الفلاح المسلم والفلاح الأوروبي مما جعل العديد من المتدخلين يركزون على نقص الإمكانيات وإنخفاض مردودية الإنتاج لدى الفلاح المسلم ففي الدورة الثانية لهذا المجلس من عام 1947 قام النائب قاضي عبد القادر بتقديم عرض شامل حول مسألة الحبوب التي يعاني منها السكان المسلمون وأن عمالة قسنطينة تعيش أوضاعا سيئة وطالب من المنتخبين والإدارة بإيجاد الحلول المناسبة لهذه الوضعية.2 وقد تدخل فرحات عباس ممثل حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث نجده ركز على مشكلة توزيع الحبوب على صغار الفلاحين وقال "إنني منذ 15 سنة أجلس معكم في هذا المجلس وإننا نقوم بإعادة نفس المشاكل التي تعاني منها زراعة الحبوب ودعونا بضرورة إستفاذة المعمرين وصغار الفلاحين بمخزون البدور المتواجد بمخازن الشركات الفلاحية ....." وواصل قائلا : " من واجبنا أن ندافع عن هذا الموضوع لأن

---

[1] بليل محمد : المجالس العامة للعملات والمرجع السابق ص 283

[2] بليل محمد :نفس المرجع ص 284

الفلاحين يعانون من مشاكل عدة جراء نقص هذه البدور مما يضطرون إلى شرائها بأسعار مرتفعة وبالتالي يصبحون مدانون 1.

القضايا الثقافية :

أ- التعليم : من بين مشاكل التعليم التي طرحت على مستوى مجلس العمالات منذ سنة 1947 هي مشكلة الأمية وكيفية محاربتها مع التزايد السكاني الملحوظ وهذا يعود لعدة مشاكل كانت تواجه تمدرس الأطفال المسلمين ومن أهم هذه المشاكل التي طرحوها وتطرقو إليها على مستوى العمالات الثلاث خلال فترة (1947- 1950)

- مشكلة نقص المعلمين في معذم العملات : وذلك بدرجات متفاوتة حيث نجد أنه في عمالة الجزائر

- نوقشت مشكلة نقص الأقسام ومافقها : وقد أعتبر بناء الأقسام جد بطيء في بعض المناطق ومنعدم في المناطق النائية .

- مشكلة الأقسام المكتظة : وطبيعة التعليم التمييزي بين المجموعتين بالإضافة إلى عمل هذه الأقسام بنظام نص الوقت الدراسي حيث أن هذا المشكل مطروح منذ بداية الإحتلال إلا أن الإدارة الفرنسية لم تحاول علاج هذا المشكل وكانت تعرقل تمدرس الأطفال المسلمين 2.

- مشكلة قلة الإعتمادات المالية: وذلك لنقص الاعتمادات المالية لبناء المدارس

- مشكلة الخدمات الاجتماعية لل‌تلاميذ والمعلمين : فمعظم التلاميذ لم يحصلوا على منح مدرسية وهذا يعود إلى نقص الإمكانيات المالية وكذلك نقص سكنات المعلمين بالمناطق النائية تدخلات أعضاء المجالس للتعليم ومن المشاكل التي طرحوها في مدولات المجالس العامة للعملات:3

- مشكلة إنتشار الأمية حيث تطرق العديد من النواب إلى هذا المشكل والى مدى تأثيرها على إندماج الأطفال المسلمين فى ثقافة الفرنسية

- مشكلة التعليم المهني والتقني : وذلك من خلال توجيه الاطفال المسلمين نحو هذا التعليم

---

[1] بليل محمد : المرجع نفسه ص 285

[2] بليل محمد : قضايا الجزائريين التعليمية في مداولات المجالس العامة بالجزائر ، المرجع السابق ص 47

[3] بليل محمد : قضايا الجزائريين التعليمية في مداولات المجالس العامة بالجزائر ، المرجع السابق ص ص57 -58

– مشكلة المدارس الحرة : وقد ناقش هذه المشكلة مجلس عمالة قسنطينة في العديد من جلساته وذلك لأن التعليم بهذه الحاصة بالأطفال المسلمين قليل.1

قضايا الاجتماعية :

أ – مشاكل النمو الديمغرافي للسكانالمسلمين

إهتمت المجالس المنتخبة (إهتماما كبيرا بـتطور السكاني ومتطلباته وذلك خاصة في مجال الحماية الإجتماعية للسكان حيث قامت بـرفع التقارير المختلفة للهيئاتت الرسمية حول مشاكل السكان مما دفع بالجمعية الجزائرية إلى إدراج المشكل السكاني في دورتها العادية لسنة 1949[2]

حيث أصرت على ضرورة تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الذي ناقشه المجالس العامة بعد الانتهاء من الإنتخابات الجهوية لشهر مارس 1944 حيث أرجعت التقارير لوزارة الصحة أن هذا التطور السكاني يعود إلى الخصوبة المرتفعة عندهم. كما ترجع أيضاً إلى تحسن الصحي والغذائي للسكان المسلمين رغم الاختلاف الواضح بينهم وبين المعمرين وصعوبة االادماج الاجتماعي بين المجموعتين . ومن الأمثلة على ذلك التباعد في مجال تكوين الفرق الرياضية والمسرحية والسينمائية ونقص الزواج المختلط وهذا التقرير من وجهة النظر الادارة الفرنسية التي أصبحت تخشى من التزايد السكاني الكبير وتحاول إيجاد حلول لذلك . حيث نجد السيد بريل في العديد من دراساته قام بشرحح مشاكل السكان المسلمين وأسباب هجرتهم للمدن وتخليهم عن الأرياف حيث نتج عن ذلك إكتظاظ المدن وبناء المدن الصفيح وإنتشار البطالة مما شكل مشاكل لدى الأوروبيين الذين أصبحوا يخافون من هذا التطور السكاني للجزائريين [3]

---

[1] المرجع نفسه ص 60

[2] بلبل محمد: المجالس العامة للعمالات المرجع السابق ص 374

[3] بلبل محمد: المجالس العامة للعمالات المرجع السابق ص ص 374 – 376

جدول التطور الديمغرافي في الجزائر

السنة	الأوروبيون	المسلمون	المجموع
أول يناير 1951	997000	7859000	8856000
أول يناير 1952	1007000	8004000	9011000
أول يناير 1953	1019000	8236000	9251000
أول يناير 1954	1029000	8451000	9480000

حيث يمثل هذا الجدول نموذج للإحصائيات المتضاربة بشأن التطور السكاني في الجزائر مما أدى بالمجالس العامة للعملات إلى طرح هذه المشكلة وما ينتج عنها من مشاكل التي أصبحت تقلق الإدارة والمنتخبين أيضا[1]

في الأخير نستنتج أنه تمكن أعضاء المجالس العامة للعمالات من عرض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لممثليهم حيث نقلوا حقائق عديدة عن هذه الأوضاع وعرفوا المعاناة الكبيرة التي كان يعاني منها الجزائريون.

[1] بلبل محمد: المجالس العامة للعمالات المرجع السابق ص 373

المبحث الثالث: القضايا المطروحة ، بمجلس المندوبيات المالية شارك مجموعة من الجزائريين في مجالس المندوبيات المالية حيث استغلوا تلك المنابر لعرض وطرح انشغالات وقضايا المجتمع الجزائري

و من يبين القضايا التي طرحت في مداولات المندوبيات المالية الجزائرية في فترة ما بين 1919 – 1939 ما يلى :

1- التنديد بالسياسة العقارية الفرنسية وثقل الضرائب على الأهالي الجزائريين :

أ – التنديد بالسياسة العقارية

حيث طرحت مسالة الملكية العقارية الجماعية (أراضي العرش) وذلك في إجتماع المندوبيات المالية الجزائرية في جلسة 22 ماي 1920 . حيث نددت. النخبة السياسية الجزائرية لسياسة العقارية المعتمدة من قبل المصلحة العقارية للأهالي وذلك كونها جهاز إداري يعمل ضد مصالح الأهالي المسلمين ويخدم مصالح المستوطنين إضافة إلى أنهم إنتقدوا عملية إحصاء الأراضى وذلك لأنها تسهل إنتقال وإستخوادالمستوطنين على أراضي العرش وهذاعكس ما كانت تدعيه الإدارة الفرنسية بان قضية تحويل أراضي العرش إلى ملكيات فردية وفي صالح الأهالي الجزائريين.[1]

وعندما إجتمع فرع الأهالى العرب في جلسة 26 ماي1920 دعا المندوب قايد حمود إلى ضبط عملية تفكيك أراضي العرش بوضع شروط لتلك العملية لأجل حماية حقوق كل طرف وأن يكون التوزيع بصفة عادلة، كما طالب في نفس الوقت بضرورة بقاء المستفيد من عملية تفكيك أراضي العرش محتفظا بحصته لمدة عشر سنوات من تاريخ إستفادة الشخص من عقد الملكية [2].

---

[1] بشير سحلولي:النخبة السياسية الجزائرية وقضايا المجتمع الجزائري من خلال مداولات المدوبيات المالية الجزائرية 1919 – 1939 ،المجلة التاريخية ، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر ،2021 ، ص699

[2] المرجع نفسه ،ص 699

كما نجد المندوب بن عبورة في جلسة 06 جوان 1920 كشف تجاوز السياسة العقارية الفرنسية القائمة على السلب, وإنتقد تبعاتها التي تطال الاهالي الجزائريين وفي 28 ماي1936عندماعقدت المندوبيات المالية جلستها أعتبرالمندوب طالب عبد السلام مندوب تلمسان عملية تفـكيك أراضي العرش ذات نتائج سلبية واعترف بحكم وظيفته كمحامي ، أن الكثير من الجرائم تحدث بسبب فقدان أراضي العرش وأن حوالي تسع إلى عشر من القضايا الجنائية المطروحة على المحاكم متعلقة بالأراضي الزراعية كما اعتبر عملية الرهن أسلوب من أساليب المصادرة التي يتعرض لها الأهالي الجزائريين ويساهم في إرتفاع عدد الفقراء ، ويعمل على تكوين طبقة بروليتاريا، ويرتفع عدد البطالين 1.

ب – التنديد بثقل الضرائب على الأهالي الجزائريين :

كما نجد عناصر من المندوبين الماليين مثل(طالب عبد السلام الصالح بن جلول، تامزالى عبد

النور) عبروا عن رفضهم السياسة الضريبية التي تقوم بها الإدارة الفرنسية، إذ وجدوها تكيل بمكيالين حيث أنها تقوم بمنح التسهيلات لـلأوروبيين المعمرين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تنقل كاهل الجزائريين بالضرائب وهذا في نظرهم ينافي الوعود التي كانوا يقطعونها على أنفسهم يقصدون المترشحين من النخبة أمام منتخبيهم أثناء الانتخابات ، هذا من جهة و من جهة آخرى كانت النخبة المنتخبة في المندوبيات المالية ترى في فرض المزيد من الضرائب على الأهالي أمرا متناقضا وذلك لأن الأهالي لم يستفيدوا من الضرائب التي فرضت عليهم من قبل بل ترتبت عنها سلبيات على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.2

.

---

[1] بشير سحولي: المرجع السابق ، ص 700

[2] المرجع نفسه: ص 701

الدعوة إلى إلغاء قانون الغابات :

شكل قانون الغابات أحد القضايا التي ركزت عليها النخبة السياسية المفرنسة وذلك من أجل التخفيف من وطأته على الأهالي الجزائريين وأثناء انعقاد الجلسة الثامنة في 28 ماي

1920 للمندوبيات المالية طرح المندوب أحمد بن رحال مقترح دعا فيه السلطات الإستعمارية الفرنسية إلى تخفيف القوانين التعسفية التي يفرضها قانون الغابات على الأهالي الجزائريين حين قال "إن الأهالي الجزائريين هم الأكثر حفاظا على الغابات من الحرائق ، وعوض ملاحقتهم بالقوانين التعسفية التي يفرضها قانون الغابات ، والقائم على تطبيق

مبدأ المسؤولية الجماعية ، و يمكن التخفيف من تلك القوانين التعسفية بالاتفاق بين الأهاليوالمصالح الإدارية الفرنسية أن تسند إدارة الغابات لهيئة الجماعة في الدواوير (العرش) وأن يتحملوا مسؤولية حراسة الغابات على أن تكون هذه الجماعة تحت رقابة مصالح الغابات والسلطات الإدارية المحلية.1

وعند العقاد الجلسة السادسة عشر في 09 جوان 1920 أثارمحمد بن رحال من جديد مسألة قانون الغابات التعسفي وجوره متحدثا عن الذي حصل للسكان الأهالي الجزائريين الماكثين بالقرب من الغابات في ندرومة ،بعد ما اقدم السكان بحرق الأحراش والأشجار والحشائش (الديس) المحاذية لمراكز تجمعاتهم ودون المساس بالغابة، وهذا يعود إلى تواجد الحيوانات المفترسة والأفاع التي كانت تمثل خطر عليهم2 .

و على قطعانهم ، ولكن السلطات المسؤولة عن الغابات فرضت عقوبات قاسية ، حيث فرضت غرامات مالية باهظة عليهم مع تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية يفرضها قانون الغابات.3

3 – المطالبة بتعليم اللغة العربية كان للنواب إهتمامات حول مسألة التعليم و ترسيم اللغة العربية وقد كان لجمعية العلماء المسلمين المساهمة الكبيرة لطرح القضية في المجالس المنتخبة 4

---

[1] بشير سحولي: المرجع السابق 702

[2] مرجع نفسه، ص 703

[3] شير سحولي : المرجع السابق، ص 703

[4] د. طاعة سعد : المرجع السابقا ، مى ص 268 – 263

حيث طالب المندوب بن‌عبورة مختار في الجلسة يوم 25 ماي 1920 م بضرورة تعليم الأهالي الجزائريين اللغة العربية, وذلك لأنه أصبح مطلبا من طرف السكان في معسكر وجهات أخرى من المستعمرة الجزائر ، وقد وافق أعضاء المندوبيات المالية خاصة عبورة الأمير خالد ، بن رحال وقايد حمود على مقترح النائب بن عورة ، إلى جانب دعوتهم إلى

توظيف معلمين(مدرسون يتقنون اللغة العربية) وفي جلسة 28 ماى 1920 أكد المندوب المالي بن شنتوف الهاشمي على أهمية تعليم اللغة العربية – حيث أشار إلى أن منطقة في عمارة قسنطينة التي أخذ فيها التدريس مكان اللغة العربية ، حيث أشارإلى أن منطقة عين البيضاء في عمالة قسنطينة الذي أخذ فيها التدريس للغة العربية نصيبه ليست أقل أهمية و شأنا واعتبر بن شنتوف تدريسها أمرا مهما بالنسبة للأهالي الجزائريين،وذلك لأن المدارس في المنطقة أهملتها1

وفي الأخير نستنتج أن ممثلي الجزائرفي مجلس المندوبيات المالية استطاعوا عرض افكارهم و مشاكلهم خلال جلسات المجلس وطرحو قضايا تخص الشعب الجزائري من جوانب متنوعة كقضية التنديد بالسياسة العقارية الفرنسية وثقل الضرائب على الأهالي الجزائريين كما دعوا أيضاإ لى إلغاء قانون الغابات وأيضا طالبوا بتعليم اللغة العربية

[1] بشير سحولي : المرجع السابق رضا 705

المبحث الرابع : القضايا المطروحة في المجلس الجزائري

– بعد تأسيس المجلس الجزائري سنة 1948 ومشاركة الممثلين جزائريين فيه قام هؤلاء النواب المسلمين بالمطالبة والدفاع عن مصالح إخوانهم الأهالي حيث قاموا بعرض مجموعة من القضايا والتي نذكر من بينها مايلي: بعد

أولا : قضية فصل الدين عن الدولة – قراءة لموقف الشيخ البشر الإبراهيمي بعد صدور القانون الخاص بالجزائر 20 ستمبر 1947 جاء في مادته 56 "إن إستقلال الديانة الإسلامية مؤمن في نظر الدولة أسوة بالأديان لأخرى وذلك في إطار ما ورد في قانون 9 ديسمبر و مرسوم27 سبتمبر 1907 لكن بعد مضي سنة من صدور هذا القرار نجد أن البشير الابراهيمي أظهر عدم تفائله من تنفيذ هذا القرار حين كتب مقالاً قال فيه ((إن الحكومة الفرنسية صادقة فى فصل الإسلام عن حكومة الجزائر مجتهدتا فيه غير مقلد للإدارة الجزائرية و لا متأثرة بأفكارها الاستعمارية الضيقة لو كانت لتولت بنفسها ذلك الفصل قبل تقرير دستور الجزائر ونفذت الفصل بأصوله وفروعه1. كما بارزت هذه القضية بحدة وزادت إليها إهتمام داخل مبنى المجلس الجزائري هذه الافكار حملها النواب داخل المجلس الجزائري وذلك يوم 25 فيفري 1949 بخصوص وضعية المساجد والمقيمين عليها وشروط التوظيف فى شؤون الدينية وولشخصيات المشكلة للجمعيات الدينية في الجزائر وتحديدا إنتمائتهاالسياسية.2

حيث قدمت جمعية العلماء المسلمين هذه الشكاوي إلى المجلس الجزائرى حول شروط التوظيف في الجزائر المساجد والائمة والمفتشين والعناصر المشكلة لجمعيات الدينية وحرصت هذه الجمعية على تطبيق مطلبها بشأن مسألة بفصل الدين عن الدولة، حيث هدفت الجمعية من المجلس الجزائري الضغط على الحكومة الفرنسية وذلك من أجل تطبيق القوانين الخاص لفصل الدين عن الدولة ومن ذلك المادتان الأولى والثانية من قانون 1905 المتضمن فصل الكنائس عن الدولة وعن نشاطات باقي الأديان في الجزائر حيث تتعهد

[1] دبو سعيد سمية : المجلس الجزائري وقضية فصل الدين عن الدولة. – قراءة لمواقف الشيخ البشيرالابراهيمي – مجلة قضايا تاريخية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس العدد 14 جانفي 2021 ص 200

الدولة الفرنسية بضمان ممارسة كل الأديان كما تضمن استمرارية هذه الأديان وضمان حرية الفكر والممارسة الحرة للدين الإسلامي1

ثانيا :القضايا الإقتصادية

قضية المسألة الزراعية :

وقد كانت المسألة الزراعية من أهم إهتمامات وجهود ممثلي المسلمين في المجلس الجزائري. 1948 – 1956 وذلك بسبب سيطرة الكولون على أراضي الفلاحين

الجزائريين ، قد كانت هذه المسألة محور صراع كبير بين الإدارة الفرنسية و الشعب الجزائري وذلك خاصة بعد 1945 ظهرت ترسانة من القوانيين خاصة بالميدان الزراعي أهمها ما جاءبه ديقول إصلاحات هامة وقد ترتب عنها الثراء الفاحش للكولون والفقرالمدقع للفلاحين الجزائريين بعد ح ع 2 2

ونجد الإتجاه اشيوعي تكلم كثيرا عن أوضاع الفلاح والخماس وما يعانيه من تدني الأجور والمستوى الصحي والمعيشي وحرمانه من الحقوق المدنية والقوانين الإجتماعية حيث ظهر هذا جليا فى المطالب الفني قدمت في الحملة الانتخابية للمجلس الجزائري سنة1948

"لا يوجد إنسان في الجزائر ينكرالغلاء الفاحش وإرتفاع ،الأسعار للمواد الغذائية

وهي مواد ضرورية, ويتفق جميع الناس ما عدا المستعمرين وأصحاب الأحواش الكبيرة

على أن أجرة 130 فرنك التي يأخدها عمال الفلاحة بعد عمل طول النهارلا تكفي لعيشه خصوصا إذا كانت بجانيه عائلة من 5 إلى 6 أفراد خاصة وأنه محروم من الإعانات العائلية و من القوانين الإجتماعية مع أن المستعمرين والتجار الكبار يربحون المليارات في كل عام هذا هوالسبب في سوء حالة عمال الفلاحة وفي طلبهم لزيادة أجورهم".3 كما أهتمت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية بمشاكل الزراعة وأعطوها أولوية في حملاتهم الإنتخابية وعند تشكل اللجان داخل المجلس الجزائري في شهرماي 1955كان

---

[1] د .طاعة سعد : دور النواب المسلمين ، المرجع السابق، ص ص 216 – 219

[2] المرجع نفسه، ص ص 237

[3] طاعة سعد :المرجع السابق ، ص 241

من بينها لجنة الغابات وتغدية الأنعام1 إن هذه الأوضاع المزرية التي كان يعيشها القطاع والفلاحي في الجزائر أثر على النواب المسلمين الجزائريين الذين انكب نشاطهم في المجلس وخارجه و ذلك من أجل إظهار الأوضاع الكارثية التي كان يعيشها الفلاح إذ أن الظروف الصعبة التي كان يعيشها فيما يتعلق بالأجور والعمل الشاق الذي يقوم به طوال اليوم خاصة إذا كان عنده عائلة يخدم عليها إضافة إلى أنه كان لا يمنح له الإعانات الإجتماعية لهذا كان من مطالب التيار الشيوعي التمتع بالإعانات العائلية ورفع الأجور ومنح القروض والسلفات والآلات الزراعية حتى يتحسن وضع الفلاح.2 و نجد فرحات عباس رأى الحل في إعادة تقسيم وتوزيع الملكيات الزراعية، وحمايتها ،و تطويرها وفصلها عن الإقطاعية الكولونيالية وتنفيذ سياسة إصلاح زراعي واسع على حساب الأملاك الكبرى التي توجد عند بعض العائلات المسلمة الموالية للاستعمار، واعتبر أن التغيير في الجزائر لن يتعد أحد الإحتمالين :

أن يتحد الجزائريون مع الشعب الفرنسي ضد التغطرس الإقطاعي

أو أن يتحد مع الإقطاعية ضد الديمقراطية الفرنسية3

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 141 – 142.

[2] د. طاعة سعد : المرجع السابق ، ص ص 239 – 240

[3] د نفيسة دويدة : النخبة الجزائرية مسار و أفكارالمرجع السابق ،ص 155

حيث تدخل ممثلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. وكانت تدخلاتهم جريئة في طرح المسألة الزراعية الجزائرية طرحا واقعيا إثر جلسات المجلس الجزائري 1954 حيث دعوا إلى مراعات وضعيات الفلاح الجزائري وإيقاف عملية نهب الأراضي وارجاعها إلى أصحابها وإنهاء النظام الإستطاني بينما تبقى التدخلات الأخرى يشوبها نوع من النفاق من النفاق السياسي 1

ثالثا : القضايا الإجتماعية :

البطالة والسكان :

أ- مشكلة البطالة :

طرح النواب في المجلس الجزائري.من ممثلي الحركة الوطنية و الموالاة كقضية البطالة مثل المطالب التي قدمها ممثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية السيد فروخي و السيد أحمد فرنسيس ممثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في المجلس حول خلق ميزانية خاصة لمعالجة مشكلة البطالة المتزايدة في الجزائرخاصة في الريف2

كما كانت هناك رغبة مقدمة من أيت علي عن منطقة القبائل سنة 1948، جاء نصها بأن منطقة القبائل الكبرى ذات كثافة سكانية كبيرة والتي تعرف في فصل الربيع أزمة بطالة خاصة في بلديات مزغنة ، أزفون ، و أعالي سباو فإنه تم وضع الرغبة وهي أن تضع الإدارة تحت تصرف مسؤولي البلديات من أجل فتح مشاغل الرحمة وتوظيف الألاف من الأيدي العاطلة في هذه الفترة3

---

[1] طاعة سعد : المرجع السابق ، ص ص 242 - 243

[2] - المرجع نفسه

[3] حمري ليلى : الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائر بين 1948 -1956 المرجع السابق، ص 240

وقدمت المجموعة.التي تضمم بودة ، دماغ العتروس ،جيلانى وفروخي اقتراح رقم 54 حول ترقية سياسة مكافحة البطالة، مع طلب المناقشة العاجلة خلال سنة 1954

ب – مشكلة السكن :

وفي عام 1948م قدم حسن اقتراحا رقم 7 للحصول على سلفة مالية من إنشاء مساكن شعبية ، وفى عام 1949 قدمت الجماعة : بلهادي ، بودة ، شرشالي ، دماغ العتروس

جيلاني ، فروخي و مصطفاي اقتراح حول مشروع قراريهدف إلى تمديد بعض التعديلات في أحكام قانون 1 سبتمبر 1948م المنظم للعلاقات بين المؤجرين والمستئجرين

أوالقاطنيين بالإقامات السكنية أو استعمال الوظيفي،و قدم تباني رغبة رقم 3 حول تنظيم السكن ومذكرة رقم 16 قدمها بن قديرة منية وأيت شعلال حول إنشاء المساكن ثم رغبة رقم 43 حول مساكن المسلمين من الدواوير والقرى قدمها بوشنافة1

[1] حمري ليلى : المرجع السا بق ،رص 240

المبحث الخامس

القضايا المطروحة في البرلمان الفرنسي

سعى النواب المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي لطرح أفكارهم و مطالبهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية و من بين المسائل والقضايا التي طرحوها نذكر مايلى:

أولا : مسألة الإستقلال:

أثيرت مسألة الاستقلال التي طرحت من طرف نواب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، وكذلك من طرف الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائري. حيث نجد فرحات عباس الواثق من دعم العلماء له أمام المجلس الوطني الفرنسي، مشروعه الذي يخص الجمهورية الجزائر ية المرتبطة بالإتحاد الفرنسي وهومشروع كان قد سلمه إلى قصر البوربون bonrPalais Ba بتاريخ 09 أوت 1946 م ، وكان فرحات عباس صرح "إنها الفرصة المواتية الأخيرة التي تتاح لكم ، فنحن نمثل الحاجز الأخير

حيث نجد تد خل لسعدان بخصوص هذا الأمر حيث قال فيه لقد أعطيتمونا المثل الصالح و منحتمونا الحرية واليوم نأكد لكم أننا نريد أن تكون أحرار وأن نكنكون رجالا ولا أكثرولا أقل

، فانتم فرنسيون ومع ذلك تندهشون حين يطالب البعض منا بالاستقلال وما أن نطق بكلمة الاستقلال حتى عمد رئيس المجلس الفرنسي إلى التحرك ثم أخ يهدد الخطيب مستعملا عبارات أقل ما يمكن أن يقال عنها لاذعة1.وأثناءهذه المرحلة من 1947 إلى 1956 واصل النواب المسلمون المنتمون للحركة الوطنية ، وحتى بعد المولات بعد 1954 من طرح هذه الفكرة والمطالبة بتطبيقها.2

---

[1] طاعة سعد : المرجع السابق ، ص 266

[2] طاعة سعد : المرجع السابق ، ص 266

ثانيا : قضية الإنتخابات وقانونها :

حيث حدثت مناقشات في صيف 1947 حول القانون الأساسي. وطالب بن الطيب تعديل المادة 53 من القانون الخاص بالتمثيل حيث لا بد أن يمنح للهيئة الإنتخابية الثانية حصتها الكبيرة من المقاعد في المجالس ، إذا كان مثلا عدد مقاعد المجلس الجزائري 50 مقعد فإن حصة الهيئة الأولى ستكون 15 مقعد والهيئة الثانية 35 مقعدا ، كما طالب بأن تقام إنتخابات المجالس العامة والمجالس البلدية وفق نظام الهيئتينبنفس الشروط التي يقام بها إنتخاب المجلس الجزائري[1]

وفي 09 أوت 1955 طلب السيد لشاني من المجلس الوطني إقتراح

التصويت على المادة54 من دستور 1947 الخاص بالجزائر، ودعا إلى تعديل مضمون المادة من حيث عدد الأعضاء المنتخبين ، لمجلس البلدية الكاملة الصلاحيات كما دعا إلى تعديل نظام الانتخابات بهذه المجالس[2]

[1] المرجع نفسه : ص 271

[2] المرجع نفسه :ص 273

ثالثا : قضية السجناء

قدم مجموعة من النواب المسلمين منهم السيد مصطفاوي ، دماغ العتروس ، وجيلاني ، بلهادى، شرشالي فزوحي ، بودا من منا ضلي. حزب الشعب فى يوم 04 مارس 1908 إلتماس حول الأوضاع البائسة التي يعاني منها السجناء فى السجون المدنية ، وطالبوا بتحسين الأحوال فيها ، كما طالبوا كذلك باطلاق سراح المساجين السياسيين خاصة من أنصار حركة إنتصارالحريات الديمقراطية.1

وفي الأخير نستنتج أن النواب المسلمين طرحوا مسائل مختلفة في مجلس البرلمان الفرنسي

حيث ناقشوا مواضيع تخص الإنتخابات والقانون الأساسي وكذا مسألة الاستقلال كما أنهم لم يهملوا المسائل الاجتماعية والاقتصادية أيضا،حيث حاولوا بذلك تحسين أوضاع الجزائريين وخدمة مصالحهم.

[1] طاعة سعد المرجع السابقه ،ص ص 275 – 276

الخاتمة

في ختام هذا البحث وبالاعتماد على مجموعة المصادر والمراجع التي تخص الموضوع توصلنا إلى مجموع من النتائج تتمثل في: على مجموعة من

أن الجزائر في فترة الحكم العسكري أي قبل 1870 عرفت أوضاعا عانت من مآسي حرب الإبادة والجرائر الاستعمارية إلا أن فترة الحكم المدني عرفت هيا الأخرى جرائم استعمارية وهيمنة كولونالية على كل المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية) لم تعرف البلاد مثلها من قبل وهذا راجع إلى السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر. القائمة على السيطرة والنهب والاستغلال

نظرا لأهمية الجانب السياسي عملت فرنسا على القضاء على الحياة السياسية للجزائريين حيث وظفت لذلك كل الوسائل في سبيل تحقيق ذلك.

ونتيجة لذلك قام الجزائريون بمقاومة مسلحة ضد الاحتلال الفرنسي وبعد فشل المقاومة المسلحة في تحقيق مسعاها ألا وهو استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال لجأ الجزائريين لطريقة اخرى وهي المقاومة السياسية من أجل تحسين أوضاعهم المزرية والدفاع عن مصالحهم.

وقد طالب الجزائريين بالتمثيل في المجالس المحلية (البلديات – العمالات – المندوبات المالية) وبعد خيبة آمالهم في هذه المجالس توجهت أنظارهم لتمثيل في المجالس الوطنية في (البرلمان الفرنسي) وذلك من أجل إيصال صوتهم والدفاع عن مصالحهم.

وقد اتفق الجزائريون على مطلب واحد ألا وهو تمثيلهم في المجالس المختلفة، مدعومين بكتلة من المثقفين والسياسيين المنتمين لحركة انتصار الحريات الديمقراطية

وقد ردت الحكومة الفرنسية على هذه المطالب بإصدار بعض القوانين التي حملت طابع الإصلاح مثل قانون 4 و6 فيفري 1919 ومشروع بلوم فيوليت كمحاولة لتهدئة الأوضاع دون تقديم تنازلات حقيقية الإصلاحات السياسية التي اقترحتها فرنسا لم تكن محل ترحيب من المعمرين الفرنسيين في الجزائر لأنهم رأوا فيها تهديدا مباشرا لهيمنتهم ومكاسبهم الاستعمارية، خصوصا ما يتعلق بحق الجزائريين في التمثيل النيابي، الذي قد يؤدي إلى تقليص نفوذهم تدريجيا.

ورغم أن فرنسا أقرت بتمثيل الجزائريين في المجالس المحلية هذا عام 1919، إلا أن ذلك لم يترجم إلى تمثيل فعلي ففي المجالس الوطنية إلا في عام 1947وهذا بسبب الضغوط التي مارسها المستوطنون الفرنسيون الذين كانوا يتحكمون في سير الأمور

حاولت الحكومة الفرنسية من خلال هذه الإصلاحات التغطية على حقيقة نواياها، لكن الجزائريين كانوا واعين لذلك، واستمروا في المطالبة بحقوقهم السياسية ما أجبر فرنسا في النهاية إلى إصدار دستور جديد في سبتمبر 1947

هذا الدستور لم يحقق طموحات الجزائريين، عكسها تماما، حيث جاء بما لا يتماشى مع تطلعاتهم وكرس التزوير والقمع ضد الوطنيين

وبالتالي أصبحت الإنتخابات التي تلت دستور 1947رمزا لتلاعب والغش من طرف الإدارة الفرنسي مما زاد من إحباط الجزائريين وفقدوا الثقة العملية السياسية التي كانت تدار من طرف السلطة الاستعمارية

فقد كان تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس الاستعمارية محدود التأثير حيث فرضت السلطات الفرنسية قيودا كثيرة على دور هؤلاء الممثلين، مما جعل مشاركتهم في اتخاد القرار شكلية أكثر منها فعلية الأمر الذي زاد من الاحساس س بالتمييز والظلم فهذه المجالس كانت عبارة عن أداة استعمارية تهدف إلى إضعاف صوت المسلمين واحتكار السلطة

وحاول المسلمين الجزائريين استخدام هذه المجالس كمنابر للمطالبة ببعض الحقوق وتحقيق بعض المكاسب وذلك من خلال طرحهم لمجموعة من القضايا (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية) رغم العوائق الكبيرة التي واجهتهم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر أ الكتب

- باللغة العربية

1 * المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، د ط، البصائر الجزائر52008*

المدني أحمد توفيق: كتاب الجزائر،د ط، دار البصائر الجزائر 2009.

2 * الشهاب

3*المنار

4 * العسلي بسام : جهاد الشعب الجزائري، ج 3 ، د ط ،دار العزة والكرامة للكتاب، وهران الجزائر 2009

5 *العسلي بسام:الأمير خالدالهاشمي ، ط 2، دار النفائس بيروت1984

6* بن خدة يوسف : جذور أول نوفمبر 1954 رتر، مسعود الحاج مسعود ،ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية الجزائر2012

7* عباس فرحات : ليل الاستعمار، تر، أبو بكر رحال منشورات ANEP المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر2010

8 * مساس أحمد: الحركة الثورية فيالجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، تر مسعودالحاج مسعود ، محمد عباس دط ر دارالقصبة للنشر الجزائر 2003

الكتب باللغة الفرنسية

claude collot : les institution de l'Algerie durant la p -1ériode coloniale (1830-1962) GNR et .office de Alger paris, 1987

قائمة المراجع:

أ – الكتب

1. أجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا 2019 ج2 ، تر الحاج مسعودي بلغربي ، د ط ، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007
2. اجيررون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرإنتفاضة 1871إلى إندلاع حرب التحرير،1954 تر ، محمد حمداوي ج2 ،د ط ، شركة دار الأمة الجزائرية ، د ت
3. . أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، تر ، عيسى العصفور ، د ط ،ج2 ، منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، 1982.
4. بشير سحولي : النخبة السياسية الجزائري وقضايا الجزائريين من خلال مداولات المندوبيات المالية الجزائرية 1919 – 1939 ، المجلة التاريخية الجزائرية جامعة الجيلالي
5. اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ،2011
6. بوعزير يجي: كفاح الجزائريين من خلال وثائق المؤسسة الوطنية للكتاب 1986
7. بوعزيز يحيى : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 –1945 ، ط خ ،دار هما الجزائر 2013
8. بوعزيز يحي :الاتجاه اليمني السياسية الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعبي الجزائري(1830–1954) رط خاصة دار هما، الجزائر 2013
9. تركى رابح :التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931 إلى 1956) د ط، الشركة الوطنية الجزائرية والجزائر 1981
10. تقية محمد : الثورة الجزائرية ، تر ، عبد السلام عزيزي ، د ط ، دار القصبة فاصل الجزائر ،2010
11. حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871 – 1895 ، د ط دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة الجزائر 2012 ودول. چ متر الحاج مسعودي يل الغربي د. ط دار الرائد

12. خيضر إدريس : البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 – 1962 ط3 ، وزارة المجاهدين المجاهدين الجزائر

13. . دويدة نفيسة :النخبة الجزائرية مساروأفكار(ملامح التكوين النشاط ومواقف) د ط، منشورات ثالة الجزائر

14. دوسقي ناهد إبراهيم : دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ط 1 ،دار المعرفة الجامعية إسكندرية 2008 .

15. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائر 1930–1945 ، ج3 ، ط 4، دار الغرب الإسلامي،بيروت لبنان د ت.

16. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية 1900– 1930 ج2 ، ط4 دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان 1992

17. .سعد الله أبو القاسم :االحركة الوطنية الجزائرية (1930 – 1945)، ج1 ، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان د ت

18 . سطوره بنيامين : مصالي الحاج (1898 – 1954) رائد الواطنية الجزائرية ، د ط دار القصبة للنشر ،الجزائر 1997

19. طبيب علوي محمد : مظافر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورةو 1954 ، ط1 ، دار البعث قسنطينة ، 1985

20. طاعة سعد : دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائرية ،2012

21 . عمار بحوش : التاريخ السياسى للجزائر من البداية ولغاية 1962،د ط ،البصائر الجديدة للنشر والتوزيع الجزائر 2013 .

22. عبدالله مقلاتي :المرجع في تاريخ الجزائرالمعاصر 1830 – 1954 ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون 2014/12

23 قنان جمال : نصوص سياسية جزائرية في القرن 19من (1830-1914) د ط ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2009

24 . قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951) ، تر، محمد البار ج2 ، شركة الأمة الجزائر 2011

25 قداش محفوظ الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 - 1954 تر محمد المعراجي ، دط ، منشوراتANEP ،المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، وحدة روبية الجزائر 2008

- الكتب باللغة الفرنسية :

1,u,Fe contemporaine, paris, périAGERON, charles robert; histoire de l'alg - 1964

ب الأطروحات والرسائل الجامعية :

1 – محمد بليل: المجالس العامة للعملات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947 – 1954 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، تحت إشراف الدكتور ابراهيم مهديد ، قسم تاريخ و أثار كلية العلوم الإنسانية ووالحضارة الإسلامية ،جامعة وهران،2011 –2012

2 – حمري ليلى : الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1946 –1948 ، تحت إشراف إبراهيم مهدي ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ،جامعة وهران، أحمد بن بلة ، 2014– 2015

3 – ابن شيخ حكيم :دور الأمير في الحركة الوطنية الجزائرية مابين 1912 – 1936 ، مذكرة ما جيستيرغير منشورة،اشراف أد، يحياوي مسعود،جامعة الجزائر، 2001–2002

4 –نفيسة دويدة: تطور فكرة الوطنية عند فرحات عباس ،مذكرة ما جيستير غير منشورة، قسم التاريخ مذكرة ما جيستير غير منشورة، قسم التاريخ إشراف، أد، عماربن سلطان،جامعة بوزريعة 2005

5 – معزة عزالدين : فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية ومقاومة فكرية، أطروحة دكتوراه غير غير منشورة، كلية علوم الإنسانية والاجتماعية تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د عبد الكريم بوصفصاف جامعة منتوري قسنطينة

المقالات : (المجلات والجرائد)

1- د . بوسعيد سمية : المجلس الجزائري وقضية فصل الدين عن الدولة قراءة لموقف الشيخ البشير الإبراهي ، مجلة قضايا تاريخية ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، ع14 جانفي 2021 .

2- تركي عليوة – كريم ولد النبية : المسألة الانتخابية وشروط الترشح في الانتخابات الصلاحيات الكاملة (1868-1947) المجلة للدراسات التاريخية والاجتماعية ،جامعة سيدي بلعباس مج 14ع 2 ، ديسمبر 2022

3- رياض بودلاعة : السياسة المالية الفرنسية في الجزائر 1830- 1962 ، منشوراتASGP مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، مج 7 ع 2،أكتوبر 2021

4- سعد الله: إنتخابات المجلس الجزائري 4 أفريل 1948 بـتيارت، جامعة ابن خلدون بتيارت ،المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية ،مج8 ، ع 1 ،جوان

5- عثمان زقب : التمييزبين الأوروبيين و الجزائريين بالبلديات المختلطة خلال القرن 19 في التمثيل بالخدمات العامة، الجزائر جامعة الشهيد حمه لخضر الجزائر، مجلة البحوث التاريخية مج 5

ع2 ،2021 2022

6- عثمان زقب: نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19 ،مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، مج 05 ع2 ،2021

7- كمال حمزي :نواب عمالة قسنطينة 1946 - 1954 مسالك ومواقف، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر 2- أفكار وآفاق ع9 ،2017

8- لحسن جاكر: إنتخابات المجلس الجزائري في معسكر من 04إلى11 أفريل 1948 ، قسم التاريخ -1 المركز الجامعي معسكر، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع والتاريخ ،ع 3 ،2008

9- محمد بليل :قضايا الجزائريين التعليمية في مداولات المجالس العامة بالجزائر ما بين 1945-1954) ،جامعة تيارت

10- معزوز هدى : الممارسة الإنتخابية أثناء الحقبة الإستعمارية 1830 -1962 ،ع11 .

11- ولد النبية كريم : الإنتخابات المحلية في البلديات المختلطة إنتخابات 1947 ، بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا،جامعة سيدي بلعباس

الملاحق

الملحق رقم 01

إصلاحات قانون 4 فيفري 1919

جاءت هذه الإصلاحات من أجل ترضية الأهالي الجزائريين بعد مشاركتم في الحرب ع1 وبعد حملة متعددةالجوانب قام بها الشعب الجزائري بزعامة الأمير خالد من أجل المطالبة بحق تقرير المصير ، حيث خيبت هذه الإصلاحات الأمال الكبرى للشعب الجزائري وقد جاء فيها ما يلي :

1- إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها والرضا بالتخلي عن القانون الإسلامي وبشرط معرفة اللغة الفرنسية.

2 - حق الإنتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس إلى الربع.

3 - الطبقة التي أعطاها هذا القانون حق الإنتخاب و الترشح لا بنا نها قانون الأمعرفةت يجينا إلا في المستشفيات مثل مخالفات

4 - لها حق شراء وإكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين ويدخل في ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة، ولكن لا يحق لهؤلاء كلهم الحصول على هذه الحقوق إلا بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية على أن الذينيجرى عليهم هذا القانون والذين بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو أربمائة ألف نسمة[1]

[1] عبد الرحمان ابراهيم ابن العقون : الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 ، ص ص 72 73

الملحق رقم 02

قانون 20 سبتمبر 1947 م:

صدر قانون باسم النظام الأساسي للجزائر، وهي بمثابة دستور خاص بها يضم 60 مادة وقد احتوت أهم مواد اللائحة الأولى على:

أولا: تكون الجزائر من مجموعة من المقاطعات لها ذاتيتها المدنية وذاتها المالية ونظامها الخاص المنصوص عليها في مواد هذا القانون.

ثانيا: تكفل القوانين المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين في المقاطعات الجزائرية الثلاثة دون تمييز في الأصل والجنس اللغة والدين

يمثل الحاكم العام حكومة الجمهورية الفرنسية في الجزائر يتم إنشاء مجلس جزائري يخول الإدارة المصالح الجزائرية بالالتحاق مع الحاكم العام، وقد حددت صلاحيات هذا المجلس : يبحث النظام التشريعي والاقتصادي في الجزائر و تنظيم أعمال الإدارة[1]

[1] بسام العسلي :جهاد الشعب الجزائري ،ج3، ص ص 604- 605

الملحق 03

– فرحات عباس في الأربعينات[1]

[1] المرجع السابق، ص 462

الملحق 04

مصالي الحاج [1]

[1] المرجع السابق، ص 483

الملحق 05

"المجلس الجزائري" مستوطنون وعملاء[1]

[1]: المرجع السابق، ص 534

الملخص بالعربية

تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، وخاصة في المجالس المحلية والوطنية كان شكليا ومحدودا جدا، ولا يعكس حجمهم الديمغرافي ولأدوارهم في المجتمع، فرغم مشاركة الجزائريين في المجالس، إلا أن وجودهم فيها كان محدود التأثير، وظل القرار السياسي. الحقيقي بيد الإدارة الفرنسية والمستوطنين الأوروبيين وهو ما أدى إلى خيبة أمل كبيرة ودفع باتجاه تصعيد المطالب نحو الاستقلال.

Résumé

la représentation des musulmans olgériensdansles conseils pendant la période coloniale française, en particulier dans les conseils locaux et nationaux, était très formelles.

et limitée, et reflétait pas leur taille démographique mi leur rôle dans la société. Malgré la participation des Algeriens aux Conseils, leur présence n'a eu qu'une influence limitée et la Véritable décision politique est restée entre les mains de l'administration françaiet des colons européens, ce qui conduit a une grande déception et a poussé à uneescalade des rellendications d'indépendance

الرقم	الموضوعات	الصفحة
1	الشكر و التقدير	/
2	الاهداء	/
3	قائمة المختصرات	/
4	المقدمة	/
	الفصل الأول : أوضاع الجزائر قبيل 1870	
5	المبحث الأول : الأوضاع السياسية	7
6	المبحث الثاني : الأوضاع الاقتصادية	13
7	المبحث الثالث : الأوضاع الاجتماعية	16
8	المبحث الرابع : الأوضاع التقافية	20
9	المبحث الخامس : الأوضاع الدينية	23
	الفصل الثاني : المجالس في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1954/1870	
10	المبحث الأول : تعريف مجلس البلدية	28
11	المبحث الثاني : تعريف مجلس العمالة	36
12	المبحث الثالث : تعريف مجلس المندوبات	40
13	المبحث الرابع : تعريف مجلس الجزائر	42
14	المبحث الخامس : تعريف مجلس البرلمان الفرنسي	45
	الفصل الثالث : تمثيل المسلمين الجزائريين في المجالس خلال الفترة الاستعمارية	
15	المبحث الأول : تمثيل الجزائريين بالبلديات	48
16	المبحث الثاني : تمثيل الجزائريين بالعمالات	57

17	المبحث الثالث : تمثيل الجزائريين بالمندوبات المالية	62
18	المبحث الرابع : تمثيل الجزائريين بمجلس الجزائر	65
19	المبحث الخامس : تمثيل الجزائريين بالبرلمان الفرنسي	73
	الفصل الرابع : القضايا التي طرحها المسلمين الجزائريين بهده المجالس	
20	المبحث الأول : القضايا المطروحة بمجلس البلدية	79
21	المبحث الثاني : القضايا المطروحة بمجلس العمالة	80
22	المبحث الثالث : القضايا المطروحة بمجلس المندوبات المالية	84
23	المبحث الرابع : القضايا المطروحة بمجلس الجزائر	88
24	المبحث الخامس : القضايا المطروحة بمجلس الفرنسي	93
25	خاتمة	96
26	قائمة المصادر و المراجع	98
27	الملاحق	105
28	الملخص	110